الصراع الإنكليزي ـ الفرنسي على مصير الشرق العربى
من مسألة الاتحاد المصري – السوري إلى مسألة الخلافة
دراسة فى وثائق الدبلوماسية الفرنسية
(١٩١٢ ـ ١٩١٥)

د. وجيه كوثراني

تقديم: عودة المؤرخ إلى الوثائق الرسمية الأجنبية: الحدود والوظيفة

يثار الجدل من زاوية المنهج حول مدى أهمية العودة إلى الوثائق الرسمية الأجنبية (الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية..) كمصادر للتاريخ العربي الحديث والمعاصر. فالبعض يرى فيها تشويهاً فاضحاً لتاريخنا ورؤية معادية لماضينا وحاضرنا ومستقبلنا. ويستنتج ضرورة نبذها وإهمالها، والبعض الآخر يرى فيها مصدراً صالحاً لهذا التاريخ، فيأخذ عنها وكأنها حقائق. والواقع أن هذا الطرح المتنابذ لا يفيد ولا يصيب الهدف من تعاطي المؤرخ مع الوثيقة الدبلوماسية الأجنبية كما ينبغي أن يكون من زاوية منهجية سليمة.

صحيح أن الهمّ الاستعمارى كان وراء هذه الوثيقة، من حيث كوامن صياغتها ووظيفتها لإعداد القرار السياسي وإيصاله وتنفيذه. إلا أن هذا لا يبرر إغفالها، بل على العكس يؤكد، من قبلنا الاهتمام بها، اهتماماً يجعلها موضوعاً للقراءة والدرس والتحليل والنقد والاستنتاج. فهي لا تحمل بالطبع "حقائق" مطلقة عن تاريخنا وأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، ولكنها بالتأكيد تحمل فهماً معيناً لهذه "الحقائق"، أي صورةً عنها، صورةً ينقلها المراقب الدبلوماسي الغربي بمنظاره، ويحللها بأدوات معرفته ومفاهيمه، ويجعل منها "خطاباً" فاعلاً على مستوى القرار والأمر الواقع. ذلك أن التاريخ البشري هو أيضاً تاريخ "إرادات" فضلاً عن كونه

تاريخ"حتميات"."فالحتمية التاريخية" ليست قدراً أعمى لا علاقة للإنسان به. و"الإرادة البشرية" ليست أيضاً إرادة بطل صانعٍ للتاريخ وحده ووفقاً لمشيئته. التاريخ حاله تفاعل بين عوامل الحتمية الموضوعية وحالة الفعل الإرادي البشري. انه إذن حالة ترجيح لاحتمالٍ تاريخي في ظروف معينة وتحت وطأة عوامل محدّدة.

ومن هنا، فإن حركة الاستعمار الأوروبي فضلاً عن خلفياتها الاقتصادية والجيوسياسية "الحتمية"، كانت جملة من الإرادات البشرية التي طمعت بالتوسع والسيطرة و"توحيد العالم" حول نموذجها الحضاري، وصاغت لنفسها "رسالة" تراوحت بين التبشير و"التمدين". الخ... وكانت عوامل النمو الرأسمالي والثروة الصناعية الكبرى وفائض الإنتاج والبحث عن أسواق ومجال الاستثمار، هي العوامل "الموضوعية" التي هيأت لهذه الإرادات الاستعمارية، طريق نفاذها إلى الواقع . ولكن ومن جانبٍ آخر فإن عوامل الجمود والنكوص، على مستوى الإنتاجية الاقتصادية، والإبداع الحضاري والتجديد الفكري والفقهي، شكّلت "العوامل المساعدة" الذاتية على إنجاح الإرادة الاستعمارية. ولعلّ هذا ما نجح في توصيفه بتعبير موفق، المفكر مالك بن نبي، عندما وصف حالتنا في تلك الوضعية التاريخية "بالقابلية للاستعمار".

وعليه، فإنه يمكن أن نتحدّث، ونحن نتعامل مع الوثيقة الدبلوماسية _ قراءةً وتحليلاً ونقداً_ عن "معرفة استعمارية". وهذه المعرفة، ليست خطأً في المطلق، وليست صواباً في المطلق. إنها فهم لواقع وتوظيف لهذا الفهم لتغيير هذا الواقع باتجاه مصلحةٍ، هي مصلحة السلطة العليا التي ترعى هذه المعرفة وتؤطرها. وفي الحالة التي نحن بصددها، هي مصلحة الدولة الفرنسية آنذاك، بتعبيرها عن مصالح رجال الأعمال من الاقتصاديين

(الشركات الكبرى والبنوك)، وعن مواقع الهيئة العسكرية والبيروقراطية الإدارية، والنخب الثقافية والأكاديمية المكسوبة _ عن وعي أو غير وعي _ "للرسالة الاستعمارية" التي تروج لها صحف ووسائل إعلام تتحكّم بتكوين الرأي العام وتوجيهه.

وعليه أيضاً، نحن إزاء مهمة علمية تتطلّب منا تحويل "المعرفة الاستعمارية" إلى موضوع للدراسة، كما كانت هي حال معارفنا ومعطياتنا بالنسبة للدارس الغربي أو المراقب الدبلوماسي، أو الخبير الأجنبي.

وفي الحالة التي نستعيدها في هذه الورقة، نقرأ نصوصاً كتبها قناصل فرنسيون ونوّاب قناصل، وسفراء ووزراء، كذلك خبراء مستعربون، بين ١٩١٢ و ١٩١٥، أي في سنوات ما قبل الحرب الكونية الأولى وخلالها. وهذه السنوات هي بشكل أساسي فترة التفكير "الجدي" لحسم مصير الدولة العثمانية نهائياً، أي حسم نتائج ما آلت إليه سيناريوهات المسألة الشرقية، التي شغلت الدبلوماسيات والإستراتيجيات الأوروبية طيلة القرن التاسع عشر.

بيد أن هذه المرّة، لم يعد التفكير بالمسألة مجرّد احتمالات مفتوحة أو أوراق ضغط تمارس على السلطان العثماني في استامبول أو على الخديوي محمد علي باشا، في القاهرة، أو تلويحات لجذب أمراء أو باشاوات محليين في الولايات، لإنشاء "مناطق نفوذ"، بل أضحى مع إنشاء البنوك والشركات ومدّ سكك الحديد وبناء المرافيء على سواحل المتوسط الشرقي، تخطيطاً جيوسياسياً، وترسيماً للحدود وبرمجةً فعلية لتحقيق مشاريع أتت استحقاقاتها مع نشوب الحرب الكونية ومع أخذ القرار بإنهاء ما تبقى لدى "الرجل المريض" من رمق حياة.

كانت وسائل تنفيذ الاستحقاقات كثيرة، الأداة العسكرية إحداها، لكن التخطيط بوسائل سياسية وثقافية تأسيساً على معرفة أحوال المجتمعات

العربية والإسلامية وتاريخها وخصائصها، هي الأداة المكملة للسيطرة العسكرية، بل هي شرط جعل السيطرة ممكنة بالفعل.

"مطابخ" وزارات الخارجية والحربية والمستعمرات، مليئة بالأوراق ذات الطبيعة الاستشارية أو الدراسية أو الإيحائية والتي يلخصها السؤال: كيف نتعامل مع أحوال وخصائص المجتمعات العربية والإسلامية وبهدف تمكين السيطرة في مناطق النفوذ التي رسمت في تلك المطابخ؟

على أن طبيعة السؤال تظل تطرح أسئلة فرعية حول أشكال التنافس بين القوى الاستعمارية آنذاك. وبصورة خاصة حول أشكال التنافس بين بريطانيا وفرنسا، وهما القوتان اللتان كان لهما مصالح حيوية اقتصادية وجيو_سياسية في المشرق العربي وخاصة في مصر وبلاد الشام حيث تشكل المنطقتان دائرة محورية في شبكة حركة المواصلات العالمية وحقلاً متكاملاً في علاقات السوق، ومركزاً ثقافياً ودينياً (محور دمشق _ القاهرة) مكملاً لمركز المدن المقدسة في الحجاز (مكة والمدينة). ومن هنا فان التنافس على قاعدة المصالح بين القوتين يستكمل في مجال التنافس على التخطيط لاستثمار المعطيات الثقافية والدينية في المجال السياسي. ومن هنا أيضاً يجري السباق بين خبراء الدولتين، الفرنسية والبريطانية، على استثمار هذه المعطيات: استثمار الإسلام السياسي في مشروع "خلافة عربية" في مواجهة "الخلافة العثمانية"(المشروع البريطاني في الأساس) واستثمار حقل الطوائف والمذاهب في مشاريع سياسية فرعية.

كانت فرنسا تخاف أن تبسط بريطانيا سيطرتها لا على مصر فحسب، بعد احتلالها في العام ١٨٨١، بل أن تبسط سيطرتها أيضاً على "بلاد الشام" أي سوريا ولبنان وفلسطين، انطلاقاً من مصر مستفيدة من التجارب التاريخية الوحدوية التي مرّت بها المنطقتان منذ أيام الفاطميين والأيوبيين والمماليك

إلى العثمانيين إلى مشروع محمد علي باشا، بل وكانت أيضاً تخشى سيطرة بريطانيا على العالم الإسلامي، من خلال تبنيها لمشروع "خلافة إسلامية" جديد.

في القراءة التي قمنا بها لمختارات من الوثائق الدبلوماسية الفرنسية التي اطلعنا عليها في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، يطالعنا "همّان" فرنسيان يبرزان في مراسلات القناصل والسفراء المنتشرين بين القاهرة ودمشق وبيروت وطرابلس واستامبول، وفي تقارير الخبراء والمستشارين في وزارة الخارجية الفرنسية، هذان الهمّان هما:

الهم الأول: كيف يمكن للدبلوماسية الفرنسية أن تواجه مشروعاً بريطانياً محتملاً يقضي

بتوحيد مصر وسورية في دولة اتحادية تحت الإشراف البريطاني.

والهم الثاني: كيف يمكن المساهمة من الموقع الفرنسي، في استثمار مشروع الخلافة الذي

بدأت الأوساط البريطانية بالتفكير به والإعداد له، ولكي لا تبقى مسألة "الخلافة" حقلاً للاستثمار البريطاني وحده. كيف يمكن لفرنسا أن تكون "شريكاً" فيه.

بالنسبة للسؤال الأول، ثمة محاولة نقرأها في نصوص الدبلوماسيين الفرنسيين، وتتركز المحاولة في قراءة خصوصيات الأديان والمذاهب في بلاد الشام وقراءة تطلعات النخب فيها وماذا يريد هؤلاء؟ مع مسح للمواقف والميول لدى الجماعات والأفراد. وقد قدّمت هذه القراءة في القسم الأول تحت عنوان "الخوف على سورية ولعبة الطوائف في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي".

أما بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بمسألة الخلافة، فقد عرضتُ لمذكرتين كتبهما مستشارون في الإسلاميات. تسترجع نصوص هذه المذكرات تاريخ مسألة الخلافة في الإسلام مع شروطها وسياقها التاريخي لتصل إلى استعراض أسماء المرشحين لها "عربياً" وكيف يمكن "التنسيق" مع المشروع البريطاني مع الحفاظ على مصالح فرنسا في شمالي أفريقيا، أي في بلدان المغرب بصورة خاصة في كلٍ من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. وبتعبير آخر، كيف يمكن استيعاب تعابير جامع القرويين وجامع الزيتونة في "إسلام مغربي"، مقابل "إسلام مشرقي" ونلاحظ أن نصوص المذكرتين الفرنسيتين، تملك من الشفافية في التعبير عن الحاجة الفرنسية للاستثمار السياسي للإسلام، وبالتحديد لمسألة الخلافة وتداعياتها في العالم الإسلامي، ما يجعل الباحث يكتفي بنشرها كاملة "دون تعليق"، لأنها تقدّم معرفة لا يجوز مواجهتها بنوع من المكابرة الأيديولوجية واتهام أصحابها "بالتحريف" أو "التشويه" على اللجوء إليه وهو الأسلوب الذي درج الباحثون العرب وبخاصة بعض الإسلاميين منهم. إن هذه النصوص تقدّم منهجاً للتعامل مع "الإسلام السياسي" يتلخص بمنهج "الاستقواء السياسي بالدين"، وهذا منهج آن لنا أن نعيه لأنه سيف "ذو حدّين"، ولأنه لعبة مزدوجة وخطيرة، كما أثبتت تجارب التاريخ الإسلامي وتجارب التاريخ العالمي المعاصر، منذ أن طرحت وظائفية مسألة الخلافة في السياسات الاستعمارية، في مطالع القرن العشرين إلى أن طرح دور الإسلام السياسي والحركات الإسلامية في محاربة "الإلحاد" و"المعسكر الشيوعي" في مرحلة الحرب الباردة.

"الخوف" على سورية ولعبة الطوائف في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي

شكلت الحرب الإيطالية – التركية عام ١٩١٢ حدثا مهما في الشرق العربي والإسلامي. إذ أثار الحدث موجة من النقاشات السياسية حول مصير الولايات العربية (العثمانية) وصيغ المشاريع التي تنتظرها. والواقع أن "اللغط" السياسي آنذاك عكس بالفعل الوجهة التقسيمية العامة التي كانت تسير نحوها الدول الأوروبية. فالهجوم الإيطالي على ليبيا تحت مظلة رضى أوروبي، كان بمثابة مؤشر لحلقات ستتابع في الولايات العربية الأخرى. وكانت ردود الفعل على الحدث كما نقلتها القنصليات الفرنسية في مدن بلاد الشام والمشرق العربي عامةً، تتجاذبها مواقع واتجاهات مختلفة لدى سكان البلاد، مواقع تتقاطع في مجالات عديدة: الانتماء الطائفي المحلي، الانتماء الثقافي الأجنبي والارتباط الاقتصادى.

وكان القناصل الفرنسيون برصدهم لردود الفعل هذه في المدن السورية والقاهرة، يصفون بشيء من الدقة التعبيرات السياسية في علاقتها بتوجه الطوائف في المدن بشكل عام، وبالقوى والشخصيات التي تعمل في الميدان السياسي أو الصحفي وبالأوساط الاقتصادية المحلية.

في ٢٩ كانون الثاني ١٩١٢، يكتب القنصل العام لفرنسا في بيروت (F. Couget) لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية (M. Poincaré) عن جو الأفكار السياسية الذي يسود في بيروت، ما يلي (١): "منذ ابتدأت الحرب التركية _ الإيطالية، نلاحظ أن الأفكار اضطربت، وان شائعات مختلفة أخذت تنتشر حول مصير البلاد والآثار التي يمكن أن تنشأ عن تلك الحرب. فكثير من الناس، ليس فقط في وسط المسيحيين، وإنما بين العرب المسلمين، يعتقد أن هذه الحرب ستؤدي إلى التجزئة النهائية للإمبراطورية

العثمانية ويتمنى أن تكون سورية من نصيب فرنسا. وقد سرت شائعة مفادها: أن فرنسا ستتولى إدارة سورية ولا سيما إدارة الجمارك، كضمان لقرض فرنسي كان قد تم لتركيا.."

"وآخر ما شيع أن فرنسا لكثرة مشاغلها في الخارج لن تبالي لهذه البلاد التي ستقع بيد بريطانيا. بل تُخيِّل أيضاً ضمها إلى مصر(٢)."

وفي الواقع لم يكن هذا "اللغط" السياسي مجرد تخيلات من قبل السكان فثمة "بروباغندا" إنكليزية كانت على ما يبدو وراء نشر هذه الأفكار ومصدرها الأوساط الدبلوماسية والصحافية في مصر.

هذا ما يؤكده تقرير سفير فرنسا في القسطنطينية (M. Pompard) المرسل إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣٠ نيسان (٣) ١٩١٢، والذي يحمل تحليلاً للسياسة الإنكليزية، وأخباراً صحافية وردته من مصر. يقول: "أن سيطرة إنكلترا على وادي النيل وعلى قناة السويس في عام ١٨٨١ بعد أن كانت قد نالت حق التواجد في قبرص منذ عام ١٨٧٨، قد عدلت لمصلحتها التوازن المتوسطي في الحوض الشرقي. هذا الوضع ثبت أيضاً بالمعاهدات الإنكليزية _ الفرنسية لعام ١٨٩٩، والتي كانت تتوافق يومذاك مع تطور سياستنا المغربية، ومنذ ذاك لم تعد أعين السوريين مشدودة إلى فرنسا وحدها. فقد أخذت تتحول تدريجياً نحو إنكلترا التي استقرت قوتها أمامهم، في حين أن قوتنا بدأت تبرز في الطرف الآخر من أفريقيا الشمالية"(٤)..

وينتقل السفير إلى الحديث عن أشكال "البروباعندا" الإنكليزية السائدة في مصر يقول: "من بينها مقالة في جريدة "المفيد" (عدد ٥ نيسان) يبرز خبر وجود "لجنة مصرية" هدفها متابعة العمل لضم سورية إلى مصر، مما (يقدم لبريطانيا _ كما تقول الصحيفة _ "وسيلة لائقة لمد سيطرتها العسكرية إلى هذه الولاية). ومن بينها أيضاً خطاب زكي باشا الذي امتدح البلدين (..)

والتعليقات المؤيدة التي قامت بها "المقطم" المعروفة بارتباطاتها بالإدارة المصرية – الإنكليزية" (٥).

ويحاول السفير تفسير توجه "السوريين" نحو بريطانيا وتفضيلهم لها، انطلاقاً من تحديد أهمية الموقع الاقتصادي الذي يحتله بعض "السوريين" في مصر والإعجاب الذي يكنه هؤلاء للإنجازات التي حققتها بريطانيا في البلاد خلال ثلاثين عاماً. يقول: "... أن السوري يكن إعجاباً كبيراً للصفات التي تنقصه: العزم، والمثابرة. والإنكليز يقدمون له في مصر الأمثولة. فكثير من السوريين كانوا شهدوا على الجهود التي بذلوها والتي أعطت نتائج مثيرة للإعجاب فقدروها. ذلك أن صلاتٍ حميمة وواسعة تقوم بين بيروت والإسكندرية. فمنذ ابتدأ التطور الاقتصادي في مصر ومنذ أن ألغى النظام التركي الجديد العوائق التي كانت تشل حركة الانتقال والسفر في عهد عبد الحميد يفتح كل يوم مجال واسع لمزيد من نشاط وبراعة السوريين. فالعديد من عائلات الوجهاء في بيروت: سرسق، ثابت، كرم، تويني، له في الإسكندرية والقاهرة مصالح مهمة. وان أعمال هؤلاء وراحتهم تدعوانهم إلى مصر في الشتاء. بينما يعود في فصل الصيف إلى لبنان عدد كبير من العائلات المصرية، وكذلك السورية المقيمة في مصر ومن بينهم محامون وصحافيون. كذلك فان عدداً من الإنكليز يرافقونهم. والذي يحصل أن هذه الاتصالات التي تساهم في تقريب البلدين بالإضافة إلى قربهما في الماضي، تحدث تيارات من الأفكار مفيدة جداً للنفوذ البريطاني. وتجدر الملاحظة أن رجال الأعمال السوريين يعودون من مصر مأخوذين بالطرائق الإنكليزية، وهكذا تحت وطأة شهادتهم للتطورات الأكيدة التي تحققت في مصر منذ ثلاثين عاماً، يتولد لديهم ميل غير عادل للمقارنة بين المشاريع الإنكليزية في مصر وبين وضعية المشاريع الفرنسية الأقل ازدهاراً في سورية"(٦).

ويبدو أن مخاوف الدبلوماسية الفرنسية التي التقطت أصداء "مشاريع بريطانية" في سورية ومصر، كانت تؤكدها مراقبة السفارة الفرنسية في لندن لرحلة (كيتشنر) لمصر وهذا ما تشير إليه رسالة السفير الفرنسي في لندن إلى رئيس مجلس الوزراء الخارجية في باريس (٣ أيار ١٩١٢)(٧).

يرتكز السفير إلى مقالة نشرتها (Fortnightly Review) بقلم (Ronald Storrs) سكرتير المعتمدية الدبلوماسية البريطانية في القاهرة. وعنوان المقالة: "**لورد كيتشنر في مصر**".

تحدد المقالة الموقف الإنكليزي من الدولة العثمانية: " لسنا نحرص أن نرى تجزئة مفاجئة للممتلكات العثمانية. بل نتمنى في اللحظة الراهنة أن نرى الباب العالي من القوة بحيث يستطيع أن يحتفظ بسورية وآسية الصغرى والأناضول. أما إذا وقع ما يعاكس أمانينا، فزالت تركيا (..) فان آفاقاً زاهرة ستفتح أمام مصر (..) أن مصر تستطيع أن تحل مكانها. فلا سبب يمنع من أن يحل الخديوي محل السلطان كزعيم للإسلام. أن سورية وفلسطين يمكن أن ترتبطا بالقاهرة كما كانتا في الماضي. ثم أن الجزيرة العربية يمكن أن تضم إليها بسهولة إذا خضعت قبائل اليمن التي تثور حالياً على الأتراك، للإنكليز، وهذه القبائل مستعدة لذلك"(٨).

ويعلق السفير الفرنسي على "المشروع الإنكليزي" مخففاً من خطورته: "بالتأكيد لا يعدو الأمر هنا، ولحسن الحظ، إلا فرضيات جد توافقية. إذ لا ينبغي أن ننسى أنه في كل مرة قامت سلطة قوية في مصر، تلتفت حكومة هذه البلاد نحو سورية. تلك كانت حالة علي بك في القرن الثامن عشر، وحالة بونابرت ومحمد علي باشا في القرن التاسع عشر. فهل سيكون وضع بريطانيا اليوم كذلك؟.."

ويتابع السفير الفرنسي "إن بعض المؤشرات التي نلاحظها، أن في مصر أو سورية، لا تسمح أبداً بالشك بأن الفكرة قد بذرت في أذهان بعض الإنكليز والسوريين وبأن اتجاهات متوافقة تظهر في كلا البلدين من اجل اتحادهما تحت سلطة واحدة. فمن جهة مصر، نلاحظ رحلة السير (الدون كورست) Sir Eldon Corst لسورية منذ ثلاث سنوات، ورحلة أخ الخديوي حديثاً، وأخيراً المقالة موضوع رسالتنا. ومن جهة سورية: نلاحظ مبادرات بعض رجال الأعمال الذين ينتمون للجالية السورية في مصر، بهدف تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتشجيع إقامة خط حديدي. ومن جهة أخرى، فان السوريين إذ لا يجدون في فرنسا الدعم المالي الذي يطلبون عادة لأعمالهم واستثمار مواردهم، يلجأون _ كما قيل لي _ للبحث عنه في بريطانيا. والحالة نفسها عندما يتعلق الأمر بدعم سياسي ضروري لاحترام حقوقهم وامتيازاتهم"(٩).

"إذن في هذه الذبذبة الغامضة في طرح الاتحاد بين مصر وسوريا خطر، على مصالحنا التقليدية في هذا الجزء من الإمبراطورية، لكنه لحسن الحظ خطر متأتٍ عن مجرد طرح المشكلة(١٠)..."

وتتوالى التقارير من مراكز القنصليات الفرنسية المعنية بمتابعة هذا الموضوع في مصر وسورية، تحمل آراء مختلفة حول حجم هذا الخطر الإنكليزي، ومنتقلة إلى اقتراح أشكال محلية للحد منه ومحاربته.

من ذلك مثلاً تقرير المعتمدية الدبلوماسية الفرنسية في مصر إلى الرئيس Poincaré (القاهرة ٥ تشرين الثاني ١٩١٢) (١١).

يخفف التقرير من أهمية النشاط الإنكليزي في سورية ويعتبر أن الوضع فيها موات جداً لفرنسا أكثر مما هو موات لأي بلد أوروبي آخر... ويستشهد

"مدير المعتمدية" بآراء أحد الوجهاء السوريين المقيمين في القاهرة "شكور باشا".

يقول: "هذا الوجيه السوري قام بزيارتي وقد نقل لي نتائج المناظرات والنقاشات السرية التي حصلت حديثاً بين أعضاء الجالية السورية في القاهرة..."

" قال لي شكور باشا أن السوريين لا يرغبون أبداً بالألمان. وصحيح أنهم في مصر يقدرون الإنكليز، ولكنهم يخشونهم كأسياد في بلادهم. فثمة تقليد قديم، الدين، وبعض الاستعدادات الثقافية تحملهم، على العكس، نحو فرنسا حيث يجذبهم إليها أيضاً شكل الحكم."

"وحسب شكور باشا لا اسهل من أن نهيء في الولايات الثلاث السورية حركة رأي عام تتظاهر من أجلنا في أول فرصة وتضع الدول الأخرى في وضع أقل ما فيه أنه غير ملائم."

ويعلق التقرير أهمية على الوجود المسيحي السوري في تكوين هذا التيار المؤيد لفرنسا، في وجه السياسة الإنكليزية "الإسلامية".

يقول: "يوجد في سورية حوالي ٣ مليون ونصف من السكان، من بينهم (٧٠٠) إلى (٨٠٠) ألف مسيحي. يضاف إلى هذا العدد حوالي ٥٠٠ ألف سوري مسيحي أيضاً مبعثرين في الأميركيتين لكنهم يعيشون كتجمعات في الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، والولايات المتحدة. وهؤلاء المهاجرون لم ينقطعوا عن بلدهم الأم حيث يستمرون في ممارسة تأثير قوي في داخله. وهؤلاء هم السوريون الأكثر نشاطاً وفعالية، والأكثر ذكاء، ولربما لهم أكثر من غيرهم الكلمة المسموعة. إذن نصل إلى الرقم (١،٢٠٠،٠٠٠) مسيحي. هذا بينما نلاحظ أن كتلة جماهير المسلمين غير متبلورة في شكل مستقل (Amorphe) ويمكن أن تنقاد طوعا لزعامة موجهة."

ويقترح "مدير المعتمدية الفرنسية" وسيلتين لنشر "البروباغندا" الفرنسية في سورية: أولاً الصحافة، وثانياً "الإكليروس الكاثوليكي" فهذا الأخير "يشكل رافعة مهمة لعملنا " نظراً لما يملكه الرهبان من سلطة معنوية لا شك فيها، تقوم مقام السلطة الغائبة للدولة العثمانية.(١٢)"

ويلاحظ في هذه الفترة، أن العديد من التقارير الفرنسية الرسمية ومراسلات القناصل أخذت تركز على التوجهات السياسية للمسيحيين والمسلمين في بلاد الشام: اختلاف التوجهات، تقاربها، والمواقف المحلية من تركيا، ومن الدول الأوروبية ومشاريعها،... وتتأرجح هذه التقارير بين المراهنة على الوجود المسيحي كعنصر كسب لفرنسا في سورية، وبين المراهنة على عداء المسلمين العرب للأتراك، وضرورة عدم التخلي عنهم كي لا يتوجهوا نحو بريطانيا في طلب المساعدة.

ويحمل تقرير Coulondre مدير "قنصلية فرنسا العامة" بتاريخ ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٢ (١٣) في بيروت هذه الوجهة في تحليل المواقف، مع مبالغة واضحة في التأكيد على موقف المسلمين المعادي للأتراك، ولا سيما كبار الملاكين منهم، ومع مبالغة في التأكيد على كسب "العنصر المسيحي"

يقول: "عنصران يتوزعان سكان البلاد: العنصر المسيحي والعنصر المسلم العربي، انهما يتعارضان دينا ونزعات، ولكن شعوراً مشتركاً ينزع لتوحيدهما: هو العداء المتزايد للهيمنة التركية."

وبعد أن يميز بين عامة الشعب من المسلمين "المعارضين لأي فكرة تطور" وبين الطبقات "المستنيرة والموسرة" منهم، يلاحظ تحولاً في موقف الفئات الأخيرة من الدولة العثمانية من جهة ومن أوروبا من جهة أخرى: يقول:"... أن مثل تونس والجزائر ومصر يدعو المسلمين والموسرين

وخصوصاً ملاكي الأراضي إلى التفكير. لقد أصبحوا يدركون أن إدارة أجنبية وحدها بإمكانها أن تنقذ بلادهم من الخمول الذي رمتها فيه الإدارة التركية وان ترد لها ازدهارها وقيمتها.. "

لقد بدأ يطغى شعورهم بمصلحتهم الحقيقية تدريجياً على وساوسهم الدينية وإذا تظاهروا أمام مواطنيهم بالولاء والتصلب، فان عدداً كبيراً منهم، دون أن يتمنى جهراً الاحتلال الأجنبي كما يتمناه المسيحيون، يعتبره مصدر غنى وفير ويؤيده أو على الأقل يسلم به."

بيد أن Coulondre يعود فيرى أن التحول في موقف بعض شرائح المسلمين، عن تركيا، قد تم باتجاه التمحور حول فكرة "الخلافة العربية". وهنا يطرح المأزق الفرنسي في استمالة هذه الفئات، فهي تتجه لتنفيذ الفكرة نحو مصر، وبالتالي نحو بريطانيا.

يقول: "إن قرب مصر والعلاقات الوثيقة الموجودة لم تغير، حسب رأيي، بشكل ملموس ميول إخواننا في الدين.أن العائلات الكبرى الأرثوذكسية المذهب في بيروت، باستثناء عائلة ثابت، هي مقلدة للإنكليز أكثر من كونها محاربة لهم. أما الأمر فمختلف تماماً بالنسبة إلى العنصر الإسلامي. فالمسلمون العرب الذين تعبوا من الحكم التركي ولكن لا زالوا يعارضون حكم "الأمة المسيحية" المباشر، لا بد أن يتجهوا بكل بساطة نحو مصر أرض الإسلام التي يملكها أمير من "عرقهم" (race) ودينهم ولكن بإدارة أوروبية كبرى (...)."

ويستعيد Coulondre، خبر "اللجنة" التي تشكلت سراً في مصر للقيام بالدعاية لهذا المشروع: يقول:"وحسب استعلامات أدين بأكثرها إلى مدير مجلة "الثبات".. فان لجنة سرية تشكلت أثناء إقامة أمضاها (في القاهرة) منذ عشرة أشهر أحد وجهاء الطائفة الإسلامية في بيروت: سليم علي سلام وقد

استقبله الخديوي وبعض الشخصيات المهمة، "وقد صادفت إقامته في مصر مع زيارة السيد سليم بك ثابت أحد كبار أغنياء بيروت، والمؤيد للإنكليز (..)."

ويذكر مدبر القنصلية أسماء شخصيات يعتقد أنها تقود هذه الحركة في سورية منهم: "محمد وأحمد كرد علي" صاحبا جريدة "المقتبس" التي تصدر في دمشق والدكتور عزت الجندي الملحق سابقاً ببعثة الهلال الأحمر المصري إلى طرابلس الغرب، والذي يجوب سورية منذ شهرين تقريباً في مهمة إعلامية، كما يقول البعض _ و"عبد الغني العريسي" أحد أصحاب جريدة "المفيد" العربية التي تصدر في بيروت.. وأخيراً الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار الإسلامية التي تصدر في القاهرة"(١٤).

بيد أن Coulondre لا يعلق أهمية عملية على نشاط هؤلاء ... يقول: "لقد نمي إلي انهم اجتمعوا مؤخراً بزميلي الإنكليزي ورجوه بأن يصبح، بدعم منهم، لسان حال أمانيهم لدى حكومته. لم أتمكن حتى الآن من التحقق من صحة هذه الأقوال، إلا أنى أعرف من مصدر أكيد أن زعماء أهم العائلات الإسلامية ببيروت قد أعلنوا عن رغبتهم من مصدر أكيد أن زعماء أهم العائلات الإسلامية ببيروت قد أعلنوا رغبتهم في توجيه عريضة إلى الحكومة الإنكليزية بغية الحصول على ضم سورية إلى مصر، وان المفتي قد ضم صوته إلى أصواتهم. إلا أنهم أحجموا عن تنفيذ رغبتهم خشية أن تضمر فرنسا لهم الضغينة إذا ما قيض لها احتلال البلاد. أن هذا التردد يشير إلى أنه لا يجدر تعليق أهمية مبالغ بها على هذه الدلائل سوى أنها تبرز الطابع المعادي لتركيا(١٥)".

انطلاقاً من تأكيد "أهمية هذه الحركة الانفصالية" وبغض النظر عن الدولة الأجنبية، التي تتوجه نحوها قوى هذه الحركة، يؤكد تقرير قنصلية بيروت

على ضرورة الإسراع بالخطى وأخذ المبادرة:"إن سورية هي ثمرة ناضجة بمتناول الذي يرغب في قطفها، وإذا لم ننتبه فإنها سوف تنفصل عن الأصل العثماني في مستقبل قد يكون قريبا لتسقط على أرض الجيران (١٦)."

والواقع أن "البروباغندا" الإنكليزية كانت تضخم أخبار هذا المشروع محاولةً استمالة المسلمين إلى فكرة "الخلافة العربية". ولم يكن هذا الاستقطاب الإسلامي حول هذا المشروع ليشكل توحيداً "للحركة الانفصالية" التي يتحدث عنها تقرير قنصلية بيروت، بل على العكس كان من شأنه أن يشد المسلمين إلى مشروع يتناقض مع "المشروع الفرنسي" الذي كان يراهن بشكل أساسي على أنصاره بين مسيحيي البلاد. لذلك فان التزاحم الإنكليزي _ الفرنسي على استثمار "الحركة الانفصالية" في اتجاهين مختلفين اتجاه المسلمين، واتجاه المسيحيين، خلق جواً من الجيشان والتخوفات في الأوساط "المسيحية السورية واللبنانية" المقيمة في القاهرة.

ويكشف وزير فرنسا في القاهرة، السيد De France عن هذا التوتر في تقرير بعثه إلى وزارة الخارجية في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٢(١٧) يصف حالة "أنصار فرنسا" في القاهرة بعد أن أثير هؤلاء بأخبار مشروع "ربط سورية بمصر". وأخبار "الخلافة العربية" (...): يقول:"ترامى إلى من جهات ثلاث (لا يسميها) أنه طرحت فكرة تدبير اغتيال أحد العملاء الفرنسيين في سورية لإجبار فرنسا على التدخل. "كذلك فان لبنانيي القاهرة اجتمعوا مساء أمس، وتقدموا في صباح هذا اليوم يستفسرون إن كان بإمكانهم الاعتماد المطلق علينا، وإلاّ فانهم سيقررون اللجوء إلى الانقلاب وإلى إعلان انفصالهم النهائي عن تركيا ووضع أنفسهم تحت الحماية الجماعية لأوروبا". ويذكر De France أن سبب هذا "الجيشان" هو ما تطرحه صحف القاهرة عن مشروع القاهرة عن مشروع ضم سورية إلى

مصر، أي إلى بريطانيا، وعن رحلة كيتشنر المرتقبة إلى سورية التي دفعت بالإثارة إلى حدها الأقصى (١٨).

وينتبه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين للنتائج التي تترتب على سياسة فرنسا في حمايتها للمسيحيين على موقف المسلمين. ونقرأ ذلك في رسالة "قنصل فرنسا العام في بيروت"، السيد (Couget) (٣ كانون الأول ١٩١٢) (١٩). يقول: إن المسلمين "يخشون في حال سيطرة فرنسا على البلاد أن تؤدي تقاليد هذه الأخيرة في حمايتها للمسيحيين إلى إضعاف المسلمين وجعلهم في وضع دون وضع (محمييها)، فان عداوتهم للأتراك كعرب، لا تنقص من كونهم مسلمين. فلذلك يطلبون من بريطانيا أن يكون على رأسهم كما هو الحال في مصر، أمير من دينهم، وكذلك يطلبون منا أن نكن للإسلام ولعاداته مزيداً من الاحترام."

ويعرض القنصل أهم مراكز هذه الحركة الإسلامية السياسية في سورية وبعض أسماء من يمثلها. يقول: "ليس هذه الحركة أهمية كبرى في بيروت. في حين أنه يمكن أن تكون أكثر انتشاراً في دمشق حيث ذكر لي بعض أسماء من لها بحماس. ومن هؤلاء شفيق بك المؤيد، عضو سابق في مؤسسة "الديْن العثماني"، ثم نائب في البرلمان، شكري العسلي، نائب سابق، محمد أفندي كرد علي، مدير تحرير جريدة "المقتبس"، عبد الوهاب الإنكليزي، قائمقام سابق ... (٢٠)."

ويتابع القنصل الفرنسي عرض الظروف التي تهيء لطرح "المسألة السورية" بهذه الحدة، ويدعو إلى بلورة موقف فرنسي واضح منها على ضوء الظروف والمعطيات وعلى ضوء هذين التوجهين السياسيين: الإسلامي والمسيحي، يقول: "انه من الملح أن نحدد مدى حجم المسألة وأن نرسم خطا واضحاً لسياستنا. فإذا كنا نرغب فقط بالحدود الواقعة بين

طرابلس وصيدا، بين البحر والسلسلة المواجهة للبنان (Anti-Liban) يمكننا وبحق، أن نبادر بالمطالبة بذلك باسم حمايتنا للمسيحيين الذين يشكلون أكثرية في هذه المنطقة، وبالتالي أن نحصل على تظاهرة في مصلحتنا، مبررة ومفيدة، تبدأ من العريضة حتى العصيان. أما إذا كانت الحدود التي نرغب بها ينبغي أن تضم مناطق أوسع، فكل شيء يتغير. وينبغي في هذه الحالة أن نتقرب من الرأي العام المسلم الذي تشكل دمشق مركزاً له، وذلك دون أن ننسى أنه في إطار هذه الفرضية نفسها يبقى تقدير Coulondre صحيحاً: "من يصل أولاً يستقبل بصورة أفضل"(٢١).

ويذهب نائب قنصل فرنسا في طرابلس إلى أبعد من هذا فيقترح على وزارة الخارجية (١١ كانون الأول ١٩١٢) (٢٢) أن تتبنى فرنسا "سياسة إسلامية" واضحة لدرجة مساعدة المسلمين في اختيار "خليفة" لهم. فهو إذ ينطلق من وصف موقف مسلمي طرابلس من الحرب الإيطالية _ التركية، يرى أن "الانتماء الديني" يبقى غالباً لدى العربي _ المسلم، وأن الموقف من الدولة العثمانية (ارتباطاً أو انفصالاً) يتوقف على صمود هذه الأخيرة وقدرتها على الرد على مشاريع احتلالها وتفكيكها، لكن دون أن يعدل ذلك من "الانتماء الديني"(٢٣).

يقول:"إن الانهيار السريع لتركيا في أوروبا، أحدث لدى سكان المسلمين في طرابلس، كما لدى السكان في بقية الولايات في تركية الآسيوية، تغيراً كان ينبغي أن ننتظره"(٢٤).

"كانت المقاومة البطولية التي أبدتها فرقة تركية صغيرة في ليبيا فأفشلت خلال عام كامل تقدم القوات الإيطالية، قد خلقت عند العربي المسلم شعوراً عميقاً بالتعصب يشبه شيئاً من الوطنية: فكان فخوراً بعثمانيته. بيد أن هزيمة الجيش العثماني أتت أخيراً فعدلت كلياً هذه الوطنية. فالعرب

يتذكرون الآن أنهم قبل أن يكونوا عثمانيين هم عرب، وأن المهزوم اليوم، كان هازمهم في الماضي ...".

"إن الروابط الدينية تضعف (يقصد مع الأتراك)، والعربي يطالب اليوم بحقوقه بالخلافة، ويجد في القرآن العديد من الاستشهادات والحجج التي تدعم هذه الدعوة(..) ولكن يعرف أنه عاجز عن التصرف وحيداً.. لهذا يوجه نظره نحو (النصراني) الغريب".

ويستنتج " "أن فرنسا يمكن أن تكون أكيدة من حسن استقبال المسلمين لها إذا ما وعدت باحترام عقائدهم وبمساعدتهم، وفي الحالة التي ذكرناها في اختيار خليفة لهم...(٢٥)."

هل ستنجح فرنسا في "سياستها الإسلامية" هذه؟ أو بالأحرى هل ستستطيع أن تمارسها فعلاً وهي حبيسة واقعين:

أولاً: واقع أن بريطانيا هي التي مثلت تاريخياً، ومنذ بدأت تطرح مشاريع التدخل في شؤون الإمبراطورية العثمانية ومشاريع تقسيمها، "السياسة الإسلامية"، انطلاقاً من موقعها في الهند، ولاحقاً من مصر وقبرص وشواطئ الجزيرة العربية. انه لمنذ أمد بعيد وبريطانيا تمارس سياسة الدفاع عن "وحدة الدولة العثمانية" في وجه مطامع فرنسا وروسيا، وسياسة تكوين سوق إسلامى عالمي واسع يمتد من الهند حتى مصر. وفي المرحلة اللاحقة تبنت ألمانيا، مع انطلاقتها الاقتصادية الكثيفة الواسعة، هذا "المشروع الإسلامي" الذي دعا إليه أيضاً السلطان عبد الحميد.

ثانياً: واقع أن فرنسا هي التي مثلت تاريخياً ومنذ الحرب الصليبية "سياسة الحماية للكاثوليك" في الشرق، وأن تدخلها العام ١٨٦٠ تم على أساس هذه الحجة، وأنها استمرت حتى حينه تمارس عبر تدخل حكومتها وسفرائها وقناصلها أشكالا مختلفة من الحماية للمسيحيين الكاثوليك والموارنة.

كيف سيتم إذن إقناع "المسلمين" "بالسياسة الإسلامية" الفرنسية؟..

كان هذا بالذات مأزق فرنسا في منافستها "للمشروع الإنكليزي": ربط سورية بمصر كاحتمال يجيب على النزوع الإسلامي لدى "أعيان" المدن والملاكين الكبار في ممارسة سلطة، تكون امتداداً لسلطتهم في العهد العثماني (سلطة أعيان المدن والملاكين الكبار في إطار دولة إسلامية). أما في حال زوال الدولة العثمانية فثمة نزوع للدعوة إلى "سورية عربية" (٢٦) هذا في حين كانت فرنسا عبر أجهزتها وقنصلياتها تدعم مطالب الكاثوليك والموارنة في إطار نظام الملل العثماني و "الامتيازات الأجنبية". وكان هؤلاء بشكل عام "تجار مدن" استلموا شبكة التبادل التجاري بين السوق "المشرقي" وأوروبا و"فلاحين" ريفيين انفكت علاقاتهم الإنتاجية بالمقاطعجيين المشايخ، وانخرطوا في عملية إنتاجية تلبي حاجات السوق الصناعي الأوروبي (صناعة ليون في حالة الموارنة) واندمجوا "كتلة سياسية" تحت زعامة الكنيسة المارونية.

هذا الواقع يعني أن توجهات سياسية مختلفة انطرحت لدى هذه الفئات. وتكونت بالتالي لديهم استعدادات وتمثلات مختلفة "للمشروع السياسي" المرتقب والذي سيكون بديلاً للدولة العثمانية. ليس هذا فحسب بل أن صراعات اجتماعية أيضاً كانت تتولد في المناطق المختلفة التي يتواجد فيها طوائف مختلفة، ومواقع في الإنتاج متضاربة ومتقاطعة مع الانتماء الطائفي، مما كان يلزم فرنسا "الصديقة والمحامية"(٢٧) أن تتدخل في هذه الأمور لمصلحة قوى سياسية محددة ومواقع في الإنتاج معينة "دعم قوى متصرفية الجبل في مطالبها: فتح مرفأ جونية، التدخل لتحسين النظام الأساسي والحد من صلاحيات المتصرف، العمل على ضم سهل البقاع.." الخ..(٢٨).

ويعبر المأزق الفرنسي عن نفسه في الحيرة بين منافسة "المشروع الإنكليزي" وموقف الحماية، في تناقض تقريرين صادرين عن نيابة قنصلية طرابلس في الوقت نفسه. ففي الوقت الذي يطالب فيه نائب القنصل في طرابلس بمد يد "مساعدة المسلمين في اختيار خليفة" لهم، كما رأينا في (١١ كانون الأول ١٩١٢)، كان مدبر (Gérant) "نيابة القنصلية" ذاتها السيد (Ducousso) (قد أرسل قبل أيام تقريراً موسعاً عن منطقة عكار للسيد Couget القنصل العام في بيروت، (٢٥ تشرين الثاني ١٩١٢)(٢٩). يتحدث فيه عن أوضاع المسيحيين في عكار واضطهاد المسلمين البكوات لهم. يقول: "بالرغم من تفوقهم العددي، فان مسيحيي عكار قد قاسوا على مر العصور من نكد مواطنيهم المسلمين الذين يشكلون مجتمعاً شبه _ إقطاعي. وفي هذه المنطقة حيث _ إذا جاز لنا القول _ لم تمارس السلطة العثمانية أبداً حقوقها في السيادة، يوجد نوع من أنواع الإقطاعية الإسلامية الغيورة على امتيازاتها والغنية بأملاكها. وهي تتألف حالياً من "أربعة "باشاوات" وعشرة "بكوات" وحوالي المئة "آغا". إن كل هؤلاء الأسياد الصغار، الذين يملك كل واحد منهم جيشاً حقيقياً يدافع عن مصالحه ما فتئوا يقطعون الطرق ويفرضون على الموارنة ضرائب باهظة، ولكن دون أن يبلغ ابتزازهم وأعمال عنفهم الدرجة التي وصلا إليها في هذه الأيام الأخيرة ..."

"إن التعصب الإسلامي الذي يرافقه دائماً في هذه المنطقة روح السلب _ قد غدا أخطر من أي وقت مضى، بعد أن هيجته أخبار الحرب _ وأن أعمال القتل ونهب الممتلكات تضاعفت وهي ترتكب ضد المسيحيين المروعين الذين لم يتجرأ أحد منهم على الشكوى للسلطات خوفاً من أعمال الانتقام..."

ويضيف Ducousso، بعد أن يعرض بالرواية لأحداث حصلت في عدة قرى مسيحية في عكار ومداخلاته وحمايته لها: "إن هذا الشعب الذي كبت شكواه مدة طويلة من الزمن قد تجرأ على رفع صوته، يشجعه في ذلك وجود ممثل أمة يعتبرها حاميته الوحيدة ويرجو سيطرتها من كل قلبه"(٣٠).

إذن، إن السياسة الفرنسية بقيت رغم تنبيه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين إلى خطورتها ونتائجها على تأزيم العلاقة بين المشروع الفرنسي في السيطرة على سورية من جهة والمسلمين من جهة ثانية، بقيت تسير في خطها العام في وجهة الحماية الطائفية. وحتى عندما قامت حركة المعارضة العربية في بعض المدن المشرقية، ولا سيما في بيروت، تطالب بإدخال إصلاحات إدارية ومالية إلى ولاياتها على قاعدة اللامركزية (حركة بيروت الإصلاحية)، وتضم في صفوفها عناصر مسلمة ومسيحية في آن واحد بقيت العلاقة بين فرنسا والإطراف المسيحية في المعارضة علاقة ذات طابع "خاص". فمسيحيو الحركة، لا سيما الكاثوليك والموارنة منهم أصرّوا على التوجّه نحو فرنسا بصورة منفردة بعد انعقاد "الجمعية الإصلاحية" في بيروت واتخاذها القرارات المشتركة التي تطالب بالإصلاح.

فقد بادر عدد من "أعضاء الجمعية" منهم: ميشال تويني، بيار طراد، زينية، أرقش، هاني، ثابت ... إلى تقديم عريضة مستقلة إلى القنصل الفرنسي العام في بيروت في ١٢ آذار ١٩١٣، تستعيد مطالب الجمعية وتشرح موقع مسيحيي سورية فيها وطبيعة علاقتهم بمسلمي الحركة (٣١).

يقول الموقعون: "إن مسيحيي بيروت اشتركوا مع المسلمين في صياغة مشروع الإصلاحات للسببين التاليين:

أولاً: تعطيل لعبة الحكومة التركية، وذلك بمنع صياغة المشروع في الوجهة التي تريدها.

ثانياً: إدخال مبدأ "الإشراف الأوروبي" على كل فروع الإدارة. هذا المبدأ ولمجرد أن رضي به مسلمو الجمعية، سيشكل بحد ذاته مطلباً للمسلمين بحيث يصبح إجراء أي إصلاح في تركيا دون مساعدة أوروبا أمراً مستحيلاً.."

"ولنفترض أن إصلاحات ما يمكن إدخالها بمساعدة أوروبا أو بدون مساعدتها، فان هذا الحل لا يستجيب لتطلعات المسيحيين الحقيقية. فهؤلاء مشدودون بصورة لا تنحل إلى فرنسا على سورية.."

ويقترح الموقعون ثلاثة اختيارات أمام الدبلوماسية الفرنسية "تتناسب" مع "الهيكلية السياسية" لسورية:

١. إما تحقيق "وصاية فرنسا" على سورية.
٢. إما تحقيق استقلال ولاية بيروت تحت إشراف فرنسا.
٣. وإما ربط ولاية بيروت بلبنان ووضعهما معاً تحت الإشراف الفرنسي(٣٢).

بيد أن دبلوماسيين فرنسيين آخرين ينتبهون إلى خطورة هذا المنزلق الذي تتجه نحوه قنصلية بيروت في تركيزها على "دعم المسيحيين" أو على المراهنة على أهمية "الحركة العربية"وافقها الانفصالى عن الدولة العثمانية.. ونقرأ في ذلك تقريراً خصباً لأحد مستشاري وزارة الخارجية الفرنسية André Dubosq وقد جاء سورية في مهمة استطلاعية فكتب تقريراً (٣٣) مفصلاً في عدة موضوعات وحول موضوع "الحركة العربية" وطبيعة التحالف الإسلامي _المسيحي فيها، كتب يقول: ".. أصل إلى دراسة مسألة ألقت عليها الأضواء حوادث قريبة العهد حصلت في بيروت وأعني التظاهرات المعادية للأتراك التي قامت في شهر نيسان المنصرم والحركة العربية في سورية:

أولاً، يجب أن نتجنب تعظيم الوقائع لأننا نعرف الآن ما تقتصر عليه. إن بعض الأفراد السوريين أو اللبنانيين الذين يهمهم تعظيم أهمية هذه الحادثة لم يتورعوا عن تنفيذ مراميهم إما في الصحف المحلية أو في الصحف الأجنبية، إذ رأوا أنهم لمحوا فيها ما ينذر بثورة عامة في سورية وكذلك بنهاية النظام التركي الأكيدة وواجب أوروبا أن تتخذ موقفاً من الصراع الذي سوف يبدأ بين المجالس والسلطة.

"وعلى العكس فان أمامي رسائل من بيروت ومقالات نشرت في الجرائد السورية تعيد الأحداث المعنية إلى حجمها وكل ما لدي يطابق نقطة الرأي الذي استطعت تكوينه في البلاد.

"وبالتأكيد فان لا شيء يسمح بإنكار إمكانية حصول حركة عربية في المستقبل. أما الحجة التي يركز عليها الذين يظنون أنها وشيكة الحصول فهي وجود المسلمين والمسيحيين في اللجان العربية بالقاهرة وبيروت وسواهما. إلا أنه من المؤكد أن هذا الواقع الأكيد لا يشكل معياراً لقيام الحركة المذكورة. وعلى العكس فان بعضهم يظن أن الحركة العربية إذا كتب لها الوجود فإنها ستكون إسلامية بحتة، وقد لا يكونون مخطئين في هذا، لأنه يظهر بعد التفكير أن وجود المسلمين والمسيحيين في الصفوف نفسها يشكل ورقة رابحة بيد الأتراك، لا بيد أخصامهم. إن السياسة المتجددة التي اتبعها "عبد الحميد" البارع في المحافظة على الانقسام الحاصل ما بين اتباع ديانتي الإمبراطورية الرئيستين، أو في تقويض أسس اتفاقاتهما العابرة، قد تسمح للأتراك بالمضي في الحكم. إن الوهم المؤقت الذي أوحت به عقب إعلان الدستور وحدة المسلمين والمسيحيين الظاهرية قد تلاشى أمام مذابح أضنة". والسؤال هل أن هذا الوهم سيعود إلى الظهور مع الحركة العربية التي قامت في الوقت الحاضر؟ لقد تسنى لي في القاهرة

وبيروت ودمشق أن أطلع على الآراء الحميمة التي باح لي بها بعض المسلمين الذين يحتلون مراكز مرموقة. فلقد صرح لي هؤلاء ببساطة، أن الوفاق مع المسيحيين يبدو في نظرهم ضرورياً لأن المسيحيين هم أذكى منهم وخصوصاً أكثر ثقافة منهم وبالتالي فهم أجدر في إظهار مطالباتهم الخاصة. ومن جهتهم فقد صرح لي مسيحيون أعضاء في المجالس بأنهم لا يرجون من حركتهم نفعاً عملياً، وأنهم لا يهيئون عن طريق انضمامهم إلى صفوف المسلمين، إلا إلى تدخل فرنسا، وفضلاً عن ذلك فانهم _ أي المسيحيين _ خلافاً لما يعتقده المسلمون يرون أنه ليس بإمكان سورية أن تحكم نفسها بنفسها إلاّ أنهم يتجنبون مواجهة المسلمين بذلك (٣٤).

"لقد اعترف لي بعض المسيحيين بأنهم لا يهتمون بالإصلاحات التي تحصل في سوريا، كما قال لي المسلمون الشيء نفسه عن التطلبات اللبنانية. لقد حدثوني عن الضم والحماية والاستقلال الذاتي والمملكة المستقلة، حتى هم حدثوني عن الجمهورية. ويبدو أن الفكرة الانفصالية لا تخيف أحداً وإذا بدا أن النخبة الإسلامية الموجودة في اللجان تريد أن تظهر بمظهر الرافض لمثل هذا الانفصال، فلأنها ترى الحكمة في هذا الموقف أمام ولاء الشعب المسلم وربما أما الرأي الخارجي (...)"(٣٥).

"لن أعزوا إلى كل هذه الأمور أكثر مما تستحقه من أهمية _ إلا أنه يكفي أن تكون قد جرت على الألسنة حتى يصبح من الجائز لمن طرقت سمعه أن يلقي شكا حول مدة الاتفاق. وأن بعض أعضاء المجالس من المسيحيين يعتمدون على سخائنا للحصول على مراكز تدر عليهم ربحاً مادياً، وذلك لقاء دعايتهم وحسن خدماتهم."

"بالإضافة إلى ذلك فان الجمهور لم يقتنع بـآراء المجـالس وكثيـر مـن المسلمين يتمنون استمرار الوضع الراهن مخافة أن يعلو شـأن المسـيحيين عليهم في ظل نظام ليبرالي كما نشرت ذلك بعض الجرائد".

ويستبعد صاحب التقرير أن تنشأ في القريـب العاجـل "حركـة عربيـة" متجانسة وقوية، "فاختلاف الطوائف ليس الأمر الوحيد الذي يشق في الوقـع صفوف العرب (..)" (٣٦).

"فان البلاد التي يسكنها العرب مثل سورية والحجاز واليمن ونجد وبلاد ما بين النهرين تكشف عن مظاهر شديدة التباين. كما أنه لا يمكـن اجتيازهـا إجمالا إلا بصعوبة. ولا يعيش فيها السكان إلا جماعات صـغيرة منفصـلة الواحدة عن الأخرى ولا تشكل مجموعة وطنية. إن الأشخاص الذين اتحدوا لإنشاء هذه الحركة يشكلون فيما بينهم صورة مختصرة لهـذه التجزئـة ولا نعتقد أن الأمر قد يكون عكس ما تقدم"

"إن العرب لم يصلوا بعد إلى تلك الدرجة من الترقـي حيـث العواطـف والطموحات تذوب في طموح واحد مشترك هو خلاص البلد. إن ثمة كبرياء هائلة جداً هي الخط المميز للأخلاق العربية تدفع كل واحد مـنهم لاعتبـار نفسه متفوقاً على أقرانه وتجعل كل تحرك مشترك أمـراً مسـتحيلاً. وإلـى جانب الكبرياء الفردية هناك عند العرب كبرياء جماعيـة وكبريـاء العائلـة والقبيلة وما يمكن تسميته "بالديانة الصغيرة". ذاك أن المسلمين والمسـيحيين ينقسمون إلى اتباع طقوس مختلفة. ويبدو فـي هـذه الظـروف أن حركـة جماعية ليست وشيكة الوقوع. وإذا ما نظرنا عن قرب إلى الحركات التـي حصلت حتى الآن في البلاد العربية للاحظنا أنها لا تتطابق فـي أي نقطـة. فالأسباب التي أدت إلى نشوئها متنوعة جداً ونجهد بدون جـدوى لإعطائهـا

طابعاً وحدوياً ليس فيها. ولكن هذا لا يثبت مجدداً، إن ما سمي قبل الأوان بـ "الحركة العربية" أمر يستحيل حدوثه أبداً(٣٧)".

ويدعو صاحب التقرير إلى توجيه جهود الدبلوماسية الفرنسية نحو المسلمين لكسبهم وتجنب توجههم نحو بريطانيا. ويقترح من أجل ذلك تقديم إعانة مالية لجريدة "المقتبس" الدمشقية. يقول: "إن هذه الجريدة الإسلامية هي إحدى أشهر جرائد سورية في مدينة كدمشق، وستقدم لنا مساعدة فائقة في هذه الفترة التي استطعنا فيها توجيه جهودنا نحو المسلمين. فبفضل هذه الجريدة وحدها سنخلق ونتعهد في صفوف العائلات الإسلامية الكبرى التي يتقولب رأي الآخرين برأيها، شعوراً ودياً حيال فرنسا، وهنا لا أتحدث فقط عن عائلات الأمراء التي يجب أن ألا نبالغ في تقدير نفوذها الذي لا يفوق ما لأكثرية العائلات العربية الغنية من نفوذ. بل إنى سأتناول كل هذه العائلات الغنية الكثيرة العدد فنحن لا نملك أية وسيلة عملية أكثر من هذا لاجتذاب المسلمين."(٣٨)

ويقترح أيضاً أن تكون الإعانة الموجهة إلى جريدة "المقتبس" الإسلامية أكبر من تلك التي تقدم لجريدة "الريفي" (Réveil) المسيحية. "وبالنظر إلى هوية صاحب "المقتبس" يجب أن يترك هذا الأمر بتصرف ممثلنا في دمشق الذي بفضل كثير من الحنكة والمعرفة العميقة بالإنسان والأمور الشرقية قد تمكن سابقاً كما أمكنني الملاحظة، من كسب ود المسلمين حيالنا.."

وتستقر دبلوماسية القنصلية الفرنسية في دمشق على هذا الخط في تعاملها مع مسلمي سورية: محاولة التقرب من العائلات الكبيرة، استمالة بعض الصحف الإسلامية وتخصيص بعض المنح للطلاب المسلمين للدراسة في جامعات فرنسا، ويبدو من خلال ما كتبه قنصل فرنسا في دمشق حول طبيعة العمل السياسي لدى "الشرقي" إن كان مسلماً أو مسيحياً، انه اكتشف

من خلال الملاحظة والمراقبة "للسلوك السياسي آنـذاك" "أهميـة الـدين" لا كعنصر "إيمان" وإنما كعنصر انتماء اجتماعي _ سياسي.

يقول: "يتزايد اعتقادي بأن الدين في الشرق، هو حقاً أساس كـل شـيء وبرأيي لا ينبغي أبداً أن يغيب الدين عن بالنا عندما نحكـم علـى الأحـداث والمشاعر والتيارات. بالطبع لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار هنا كمـا فـي كل مكان آخر، المصالح المادية _ لكننا مضطرون في آخر التحليـل إلـى الاعتراف بأن الدين يتدخل دائماً، ويبدو أن المحافظ الأكثر تخلفاً والثـوري الأكثر تقدماً والموظف المدني أو العسكري، والذي درس في بـاريس كمـا الذى تثقف في برلين يتصرفون جميعهم، سواء كـانوا مـؤمنين أو أحـرار التفكير (Libres penseurs). كما لم يعرفوا قط أي شيء آخر غير الكتب المنزلة."(٣٩)

ويضيف: " ومهما تكن ضرورة مراعاة الدين الإسلامي، الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من السكان، فليس من رأيي التقليل من أهمية الدور الذي تلعبه بقية الأديان أو الطوائف، سواء كل على حدة، أم بعضها ضد البعض الآخر، أم جميعها في مواجهة الحركة الإسلامية. وينبغي أن يؤخذ هذا الوضع بمزيد من الاعتبار لا سيما أن المسلمين يتهمون المسيحيين باللاوطنية وبالتحالف مع الأجانب. وهكذا فان للدين الكلمة الفصل في حركة تركية الفتاة، لأنه وان لم يعلن الدستور ويخلع عبد الحميد باسم الدين فقد اضطرت تركيا الفتاة فيما بعد إلى الاستناد إلى الجامعة الإسلامية بمقدار ما استند إليها الذين ابتكروها، سواء كانوا من الأتراك أم الألمان" (٤٠).

الأبعاد الجيوسياسية لمسألة الخلافة في العالم الإسلامي من خلال وثيقتين فرنسيتين من الحرب العالمية الأولى:

ما إن دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، وانطلقت دعوة "الجهاد"! من الجانب التركي في وجه "حلف الكفار" (وفقاً للفتوى العثمانية حتى كان الحلفاء بدورهم يستخدمون الأسلحة نفسها للتصدي لهذه الدعوة. ففضلاً عن تحركات بريطانيا إلى جانب الشريف حسين، حيث طرحت في أذهان المخططين الإنكليز أهمية نقل قيادة العالم الإسلامي من أيدي الترك إلى أيدي العرب، انصبّ الجهد الدبلوماسي لدى الحلفاء، وانصبّت الجهود الفكرية المرافقة له، على دحض دعوة الجهاد التي صدرت عن السلطان وشيخ الإسلام وبيان بعدها عن الإسلام وتقديم التحليلات المختلفة عن الخلافة ومسألة الوحدة الإسلامية.

فمن جانب فرنسا، تلجأ وزارة المستعمرات إلى إعداد مذكرة حول "مسألة الوحدة الإسلامية". وذلك انطلاقاً من تقارير وزير فرنسا المعتمد في مصر (السيد دوفرانس (De France) الذي أشار في مناسبات عديدة إلى التحركات البريطانية آنذاك حول هذه الرسالة، وأبدى تخوفه من أن يكون هدف الحكومة البريطانية المبطن هو الاستئثار بالعلاقة بشريف مكة وحدها. لذلك يؤكد وزير المستعمرات في رسالته إلى وزير الخارجية (١٩ يناير ١٩١٤ م)، أن فرنسا هي أيضاً مهتمة جداً بمستقبل مكة والمدينة. وذلك لأن هاتين المدينتين هما الوحيدتان المقدستان اللتان يستطيع منهما المسلمون إحياء حماسهم الديني انطلاقاً من ذكرى بدايات عقيدتهم. ومن هنا فإن أية نظرة مستقبلية تستهدف أي تعديل محتمل في الوضع الحالي للحجاز، يجب أن تستتبع منطقياً تفاهماً مشتركاً بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وإمكانية دعوة

إيطاليا إلى الانضمام إلى ذلك. ويرفق وزير المستعمرات رسالته هذه بالمذكرة التي أشرنا إليها. وفي المذكرة محاولة لصياغة مواقف عامة من المسائل السياسية التي تطرحها عملية نقل الزعامة الإسلامية من تركيا إلى بلاد العرب. ولما كان اهتمام السياسة الفرنسية بالإسلام هادفاً إلى ما يمكن أن تضمن من خلاله سيطرتها القائمة في شمالي إفريقيا وكذلك سيطرتها المستقبلية على سوريا، فإنها كانت مدفوعة للتعامل مع الإسلام السياسي ضمن احتمال سقوط السلطان العثماني المرتقب وما يمكن أن يخلّفه هذا السقوط من فراغ سياسي في الزعامة السياسية في المناطق التي دخلت دائرة احتلالها (الجزائر، تونس، المغرب) وفي المناطق التي يمكن أن تدخل في سياق نتائج الحرب (سوريا). لذلك نلاحظ على موازاة الجهد الذي تقوم به غرف التجارة الفرنسية (ولا سيما غرفتا مرسيليا و ليون) و "البعثات العلمية"، وغير العلمية التي تعمل في سوريا لتوجيه نظر الحكومة الفرنسية إلى أهمية عدم التخلي عن أية منطقة من سوريا الطبيعية (بما فيها فلسطين) في مجرى المحادثات التي كانت قد بدأت بين "سايكس وبيكو"، نلاحظ اهتماماً دبلوماسياً مكملاً يحرص على ألاّ يجعل من العمل السياسي الإسلامي حقلاً ينفرد فيه الإنكليز وحدهم.

واستكمالاً للموقف الفرنسي الذي أشير إليه في المذكرة الملحقة برسالة وزير المستعمرات إلى الخارجية الفرنسية والتي أعدها قسم المعلومات في الوزارة، ينبني الموقف الفرنسي على مذكرة أخرى قام بها أحد مستشاري وزارة الخارجية (M. Gaillard). وتقدم هذه المذكرة تحليلاً تاريخياً لأحداث الشرق والخلافة.. من وجهة نظر فرنسية، مشدّدة على ظاهرة التجزئة في التاريخ الإسلامي، الظاهرة التي لم تستطع مؤسسة الخلافة،

وفقاً لرأي صاحب المذكرة، أن تحل عقدتها وتنجح في تحقيق المثل الوحدوي.

وفيما يلي نعرض لنص الوثيقتين، مع رسالة وزير المستعمرات الفرنسي إلى وزير الشؤون الخارجية المؤرخة في ١٩ من يناير ١٩١٤م. باريس في ١٩ من يناير ١٩١٤ م.

نصوص الوثائق:

رسالة: من وزير المستعمرات إلى السيد وزير الشؤون الخارجية

(إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية _ آسيا)

سبق أن تفضلتم بتاريخ ١٤ من الشهر الجاري، وتحت الرقم ٣١، أن أرسلتم لي نسخة عن تقرير لوزيرنا المفوض في القاهرة يتناول موضوع الخلافة الإسلامية.

ولقد وجدت أن الملاحظات المهمة التي يقدمها السيد دوفرانس (De France) تؤكد لي الرأي في أن هذه المسألة قد طرحها بشكل واضح موقف تركيا في الصراع الأوروبي. وقد سنحت لي الفرصة في أوقات عديدة أن أبحث هذا الموضوع في مجلس الوزراء، وكان لي الشرف في أن أنقل إلى المجلس اقتراحات تنسجم بمجملها مع آراء (دو فرانس)..

وأعتقد أنه من الواجب تذكيركم بها في هذا الاتصال، ولا أجد أفضل من أن أبعث إليكم بنسخة مرفقة عن مذكرة سبق أن أعدها جهاز المعلومات في وزارتي. ونتائجها توصّل إلى إمكانية تنصيب محتمل لشريف مكة في منصب الخلافة.

ولنا أن نتساءل لدى قراءة تقرير (دو فرانس)، فيما إذا كان هدف بريطانيا غير المعلن (Dissimulé) يذهب باتجاه التحرك وحدها في مسألة

الخلافة. ذلك أن فرنسا هي أيضاً مهتمة بمصير مكة والمدينة بسبب أنّ هاتين المدينتين هما المركزان المقدسان التقليديان حيث يستطيع المسلمون إحياء ذكرى بدايات دينهم فيهما. وينتج عن هذا، أن كل نظرة تنحو في المستقبل إلى إجراء تعديل ما في وضعية الحجاز الحالي ينبغي منطقياً أن تستدعي تفاهماً بين إنكلترا وفرنسا وروسيا، وإليه يمكن أن تدعى إيطاليا. وهكذا فإن حكومات الدول الكبرى المتحالفة والقوية، كما هي أيضاً مصلحة لإيطاليا كما نتمنى، ستضمن استقلال الدولة الإسلامية الجديدة وحيادها _ متجنبة كل تدخل مباشر قد يكون بالضرورة مشبوهاً _ في عملية نقل النفوذ الديني والذي قاعدته إقامة إمارة على حساب الإمبراطورية العثمانية.

باريس في ٣١ من شهر كانون الأول "ديسمبر" ١٩١٤ م:

مذكرة حول مسألة الخلافة الإسلامية

"إن مشاركة الدولة العثمانية في الصراع الأوروبي، بناء على إيحاءات من ألمانيا ودعمها، والعمل من أجل الوحدة الإسلامية الذي تحضِّر له الحلقات الدينية في القسطنطينية، يطرحان على بساط البحث مسألة الخلافة.

ويبدو أن فتوى شيخ الإسلام (في الدعوة إلى الجهاد) لم تثر في العالم المحمدي الردّ الذي كان يُنْتَظَرُ ضد الحلفاء. ذلك أن الإمام في إطلاقه عملية الجهاد معتمداً على قوة كافرة، نزع عن دعوته الصفة الشرعية الضرورية لنجاح مثل هذا المشروع المتوخّى.

ولهذا، ما كان لهيبة السلطان الروحية إلاّ أن تشهد تراجعاً. وإن اللامبالاة التي تلقتها في البلاد الإسلامية دعوة محمد الخامس (السلطان العثماني) إلى الحرب المقدسة تدعو إلى النظر في إمكانية تدمير "سيادة

طائفية" (une suprématie confessionnelle) سبق أن كانت موضع نقاش ثم جاءت الأحداث الحالية لتهزّها بعض الشيء.

فوفقاً للسُّنة المحمدية (orthodoxie Mohametane)، قامت الخلافة العثمانية، كما نعرف، دون اعتبار للقواعد الشرعية التي تحدد شروط هذا المنصب السامي. وإنه ليمكن التساؤل عما إذا كانت اللحظة مناسبة، حيال النشاط الجرماني التركي المتذرع بالوحدة الإسلامية، أن نثير معارضة خليفة جديد تتوفر فيه جميع الشروط العقائدية الضرورية.

ولكن، من بين الشخصيات الإسلامية ذات السلطة الدينية، أي شخصية يمكن أن تدعى إلى مثل هذا التجديد الإسلامي؟:

١- **سلطان مراكش:** بصفته شريفاً، ونظراً للدور الذي قامت به منذ قرون، هو مؤهل بكل تأكيد لادعاء الإمامة، لكن صفته كمحمي فرنسي (Protégé francais) يفقده حيال هذا الشأن، ميزة الاستقلال، الضرورية في نظر المسلمين.

ولكن من جهة أخرى، ليس لنا مصلحة في تقوية سلطته المعنوية والتي لا نظير لها في مراكش، فهي تجسّد فعلاً نوعاً من اتجاه خاص (Shisme). وبإمكانها أن تقوم كسلطة مغربية في مواجهة سلطة خليفة المشرق. ونحن لا يمكن إلاّ أن نتمنى غياب وحدة الطاعة في الإسلام.

مهما تكن وجهة النظر المتوخاة، فانه في حال وصول سلطان مراكش إلى منصب الخلافة، فإن مكان إقامته سيكون طرفاً قصياً عن المركز، إلى حدّ أن إسلام الشرق لن يفقد بسرعة شعوره بالتفوق.

٢- إن موقع **شريف مكة،** يبدو من ناحية هذه النقطة الأخيرة، أكثر ملاءمة. فهو من ناحية شرعية محق تماماً في المطالبة بالخلافة. وهو يمثل، في مواجهة الإسلام العثماني الرسمي، الإسلام العربي القديم. ولأنه

حامي الأماكن المقدسة، فإنه يحظى بهذه الصفة على احترام جميع المحمديين. إذاً، فإن هذه الشخصية اللامعة في العالم الإسلامي، هي القادرة على أن تقف ضد الاغتصاب العثماني".

ولكن يبرز هنا اعتراضان:

إن الجزيرة العربية غارقة إلى حدٍ ما في النفوذ الإنكليزي. فإلى بريطانيا يعود الأمر في تفحص الدور الذي ينبغي إعطاؤه لهذه الشخصية.

فهذه الدولة الكبرى، هل لها مصلحة في إقامة نظام خلافة على أبواب مصر، وبتنظيم مركز ديني يجمع شمل العرب في قلب الجزيرة العربية؟

لا شك في أن بريطانيا _ وهي مضطرة إلى أن تحترم معتقدات ٢٦ مليون من المسلمين الهنود_ مهتمة بتخليص مدن الإسلام المقدسة من السيطرة العثمانية، لتنشئ في مهد العقيدة القرآنية وتحت إشرافها الضمني، استقلالاً لا يسع مسلمو العالم بأسرهم إلاّ أن يكنُّوا له اعتباراً.

ويبقى أن نعرف ما إذا كان الشريف الذي كان عليه اضطراراً أن يقف إلى جانب تركيا يقبل بأن ينقلب على السلطان العثماني. فمثل هذا الموقف هو انشقاق لا يمكنه أن يتطور إلاّ بدعم واضح وبشكل من الأشكال، من مصر الإنكليزية.

حتى هنا المسألة هي مسألة إعانة مالية. ولكن من ناحية أخرى، إن الحدث الذي سيكون له أعظم دويّ في العالم الإسلامي هو إقامة دولة مستقلة في الأماكن المقدسة وحول خليفة عربي. ولعل الاحتمال في تقديم دعم زمني مقوٍّ لسلطته الروحية، يدفع الشريف إلى موقف يقطع فيه مع استامبول.

ولنفترض انضمام الشريف السرّي إلى هذا المخطط، فسنكون بشكل عام، في جو الفوضى في الجزيرة، أمام شكل من القومية العربية التي ستضاف

إلى تلك التي تظهر بوعي أو بغير وعي مع الإمام يحي والشيخ الإدريسي. وإذا كان الترك سيبحثون عن إعادة تثبيت سيادتهم، فإنما ينبغي انتظار ذلك. ولكن في هذه الحالة، فإن الفرق العسكرية في مصر، يمكنها _ وكما حصل في حمايتها للمدن المقدسة ضد الوهابيين في العام ١٨٠٣ م _ أن تثبت قيام ونمو الخلافة العربية ضد التركية _ الجرمانية.

ومن وجهة النظر الفرنسية، لن يكون هناك ثمة تغير، باستثناء أن الإمام المنصّب وفقاً للتقليد السُّنِّي سيمارس _ بصفته العربية _ جاذبية أكبر على مسلمينا في إفريقيا الشمالية. ولكن ليس لنا أن نقلق بسبب ذلك. فالخليفة الجديد لن يفكر في أية لحظة في تحقيق وحدة إسلامية لم توجد أبداً في التاريخ، حتى في أروع عصور دين محمد.

وفي الختام، إن ثمة إمكانية لقيام خلافة عربية، من أجل تدمير النفوذ الروحي للعثمانيين (Osmanlis)، إنها، ربما، هي طريقة لتنشيط ردود الفعل للخاصية العربية (Particularisme arabe) ضد الأتراك. ومهما يكن من أمر قابليتها للتحقق، أم لا، فإن وجهة النظر هذه، تستحق أن نتفحصها. ويبدو أنه من المفيد والمهم إخضاعها للدراسة في لجنة الشؤون الإسلامية."

أحداث الشرق والخلافة

٧ من آذار "مارس" ١٩١٥ م – مذكرة السيد "غايار" (M. Gaillard)

إن الحروب الأوروبية واحتمال انتصار دول الوفاق الثلاثي فيها (Triple Entente) يمكن أن يؤديا إلى تغير عميق في وضعية سلطان استامبول حيال الإسلام. وإنه لمن الضروري أن نرصد منذ الآن النتائج من أجل تعيين الاتجاه المناسب لسياستنا الإسلامية في شمالي إفريقيا، وموريتانيا والسودان.

إن الأحداث الحالية أثبتت أن مشروع الوحدة الإسلامية لا يملك القــوة أو الطبيعة التي تعطى له في العديد من أوســاط أوروبــا. ويمكــن أن نتبــيّن الأسباب بسهولة عندما ندرس حالة الــوعي الإســلامي، وحالــة الإســلام المعاصر.

إن نظرية الدولة الإسلامية في القرون الأولى لنشأة الإسلام استندت إلــى خليفة هو من سلالة الرسول، قائم بسلطته. وهو رئيس جماعة المــؤمنين، ودوره الوحيد في حماية الدين ونشر الإسلام عن طريق فتح البلــدان التــي يسكنها الكفار. إنها إذاً، الدولة الثيوقراطية في أدق ما يعنيه التعبير.

بيد أن الأحداث التاريخية جلبت إلى هذا النموذج العديد من مظاهر الخلل. فالانشقاق الشيعي فصل فارس عن الجماعة الإسلامية. والسلاطين المغاربة من " مرابطين" و "موحدين" خلقوا من خلال إعلان استقلالهم عــن خلافــة المشرق، نوعاً من إسلام مغربي امتد طويلاً على كلّ المغرب مــن تــونس إلى مراكش.

وبعد هذا، استولت أسرة بني عثمان على الخلافة، وعلى الرغم من سُنَّة الرسول القائلة باختيار الخليفة من سلالة قريش.

وهذا السلطان التركي لم يُعترف بسلطانه إلاّ حيث امتدت قوته العسكرية. وإذا كان السلطان حتى الساعة، لا يزال يتمتع بشيء من النفوذ في ممتلكاته الإفريقية، فليس لأنه يعتبر "أميراً للمؤمنين"، بل لأنه لا يزال يمثل التعبيــر الأمثل والأعلى لقوة الإسلام المادية.

وعليه يمكن أن نلاحظ في الجزائر وتونس ومصر، أن الجيل الشاب من ذوي الاتجاهات الحديثة هو الأكثر إظهاراً للتعاطف مع الأتراك.

وفي هذه الحالة تلعب الفكرة الدينية دوراً أقــل ممــا تلعبــه المعارضــة السياسية الموجهة هنا ضد القوى الأوروبية المهيمنة. ومن ناحيــة أخــرى،

تعرف القوة التي عبّرت عنها مؤخراً الاتجاهات الانفصالية في المناطق العربية من الإمبراطورية العثمانية.

وأخيراً، فإن الأزمنة مرت، وتركيا الحديثة بشبهاتها الأوروبية العالقة بها، وشباب تركيا الفتاة من ذوي الفكر الليبرالي، وبمثالهم المحتذى: الدستور، لم يعودوا يمثلون (مع تركيا الحديثة) التقليد السُّنِّي للدولة الإسلامية. صحيح أن الملك الدستوري لا يزال سلطاناً، ولكن لا يمكنه أن يكون أميراً للمؤمنين طبقاً لشريعة النبي.

إن كل المسلمين المطلعين يعرفون جيداً ماذا يعني هذا الجانب. ولهذا فإن النداء إلى الحرب المقدسة الذي أُطلق من طرف أنصار تركيا الفتاة جعلهم يبسمون، كما جعلتهم يبتسمون، بالمقابل تلك الاستشارات للعلماء التي كانت تقوم بها أحياناً الحكومات الأوروبية في مستعمراتها من أجل حملهم على القبول بإصلاح سياسي أو اقتصادي ما. وفي الواقع، إن هذا النداء الذي انتشر في العالم الإسلامي بشكل كثيف لم يؤثّر إلاّ في المستشرقين والمستعربين الأوروبيين.

وفي الحقيقة، إن الدعوة إلى الوحدة الإسلامية لا يمكن أن تصبح قوة مخيفة بالفعل إلاّ بصفتها الدينية، وفي ظلّ قيادة تتمتع بنفوذ معنوي عظيم وتعرف جيداً وبعمق دينها لتستثمر صلابته.

"إن شباب "تركيا الفتاة" باعتبارهم غير مؤمنين، وقد تربوا في جامعاتنا، غير معدّين لهذا الدور. إنهم يستلهمون مفاهيمنا الأوروبية التي أساؤوا هضمها ويريدون أن، يخضعوا النموذج الديني للدولة الثيوقراطية في خدمة دبلوماسية لا تصدر إلاّ عن مشاغل مادية وموجّهة في الأساس نحو الأفكار الحديثة.

ومع هذا، فيمكننا أن نستخلص من فشلهم خلاصة نصوغها بالشكل التالي:

إن الشباب المسلم الذي تربى في أجواء الأفكار الحديثة وكان على احتكاك مع الأوروبيين، تأسرهم فكرة تجميع شتى عناصر الإسلام لمقاومة أوروبا ونيل استقلالهم. أما إخوانهم في الدين ممن نشأوا نشأةً إسلامية محافظة (في التقليد الإسلامي) فإنهم يأخذون في الاعتبار أن المفهوم القديم لأمير المؤمنين لم يعد ممكناً في الدول المسلمة الحديثة أو الواقعة، نوعاً ما، في التبعية لأوروبا. وجل ما يطمحون إليه هو أن يحافظوا على نوع من روابط تقليدية حيال زعيم روحي يدعى له في الصلاة، وهذه البقية الباقية من الخلافة ترضي ضميرهم وأنه خلف هؤلاء تسير الجماهير الجاهلة.

إذاً، يجب علينا أن نحرص من ألاّ تتمكن الجماعة الأولى والتي ستزداد أعدادها في السنوات القادمة، من استخدام سلطة هذا الزعيم الروحي لتحوّله إلى عنصر من عناصر المقاومة. إن مصلحتنا تقضي، إذاً، بتشجيع انقسام هذه السلطة، وبأن نمكّن من ممارستها في أملاكنا الإفريقية ملكاً تكون مصالحه موحدة مع مصالحنا، ولكن على أن يكون حائزاً على نفوذ معنوي كاف.

إنه من المبكر أن نتصور منذ الآن وبالتفصيل تجزئة ما للإمبراطورية العثمانية. ومع هذا يبدو أن هزيمة تركيا سيكون لها النتيجة التالية: وهي تقليصها إلى حدود ولاياتها في آسيا الصغرى. وستقع سورية وربما بلاد ما بين النهرين تحت الوصاية الأوروبية.

إن ذلك سيكون إيذاناً بانهيار نفوذ السلطان العثماني في مجموع الإسلام. حتى في حال تدويل القسطنطينية، فإن هذه الأخيرة ستبقى تحت سيادته الاسمية. وبذلك فإنه لن يملك في الواقع، لا القوة التي تسمح له بوضع نفسه

ضد النصارى، ولا الإرث الديني حيث لا تسمح أصوله بتمثيل هـذا الإرث، ولا النفوذ المعنوي الذي استلبته التجديدات البائسة لحزب تركيا الفتاة.

ومثل هذا الافتراض متصور في الأوساط الإسلامية منذ تاريخ خلع عبـد الحميد والحروب البلقانية الأخيرة، فضلاً عن أن العـرب يجمعـون علـى التفكير في أن المناداة بشريف مكة يمكن أن تؤلّف وحدها حلاًّ طبيعياً لهـذه المسألة. وأنه لمن المؤكد أن هذا الحل سيقابل بحمـاس مـن قبـل سـكان الجزيرة العربية وسوريا ومصر. إن جاذبية الأماكن المقدسة، وكون الأمير يعيش بعيداً عن الاحتكاك بـالأوروبيين، وصـفته كمتحـدر مـن سـلالة الرسول... كل هذا يعين صحة خياره.

ثم إن أراضي الحجاز الصحراوية لا تغري أوروبا. ولذلك سيكون مـن السهل أن تقوم للشريف دولة تشمل المناطق المقدسة من مكة (الحرم) حيـث لا يمكن التسامح بوجود كفار فيها. وهذا (الشريف) لن يكون سـلطاناً قويـاً على ما يظهر. سيكون مرتهناً بجملة من الارتباطات التي تحتّمها ضرورات حكمه. على أنه سيكون الزعيم الروحي بامتياز، مكرساً نفسه بشكل مستقل تماماً، للزعامة الروحية لعالم إسلامي يضعه موسم الحج على احتكاك معـه كل عام.

ويبدو أنه من المؤكد أن الإنكليز سيكتفون بالاعتراف بسلطته الروحية في مصر: وأما السلطان حسين (في مصر) فيمكن إضافة اسـمه إلـى خطبـة الصلاة. فالإنكليز يعرفون أن حسيناً، وبسبب أصوله، لـيس فـي وضـع ملائم لشروط منصب الخلافة، كما أنه لا يملك ذاك الإشعاع المعنوي خارج مصر، وأخيراً، فإن الإنكليز يدركون، منذ سنوات، أهمية الـدور الـذي يمكن أن يلعبه أشراف الأماكن المقدسة، كما أنه قد أضحى معلومـاً مـدى نفوذهم الذي برز بشكل خفيّ ولكن بصورة فعالة في كلٍّ من مكة والمدينة.

على أنه من غير المناسب أن نستبق الأحداث بتنصيب شريف مكة قبل انتهاء أمر الدولة التركية. فالمسلمون سيرون في عمل دول الوفاق الثلاثي محاولة غير ناضجة وقبل أوانها. ولذلك، فعلى الدبلوماسية الفرنسية أن تأخذ احتياطاتها لتكون مستعدة للتحرك حينما تحين الساعة.

وهكذا ستتوزع الرئاسة الدينية بين السلطان العثماني على الأناضول حيث إن الأتراك الذين يفتخرون بأصلهم ويحتقرون العرب لن يتخلوا عنه، وبين شريف مكة الذي ستمتد سلطته على مصر والجزيرة العربية وسوريا والأقطار المجاورة. ونحو هذا الأخير ستتوجه أيضاً تطلعات مسلمي الهند والشرق الأقصى. وهؤلاء لا يرتبطون بالعالم الإسلامي إلاّ من خلال الحج.

والسؤال: أي موقف ينبغي أن نتبناه حيال أملاكنا في الشمال الغربي الإفريقي؟! إن وضعية مستعمراتنا تتلخص على الشكل التالي:

- إن تونس تقبل رسمياً سيادة سلطان القسطنطينية. وباسم هذا الأخير تقام الصلاة في المساجد. وهذا الواقع لم يغب عن انتباه سلطات الوصاية (الفرنسية) (Protectorat) منذ بداية الحرب. ولكن تركت الأشياء على حالها لكي لا تستثير شعوراً غير مجدٍ لدى المسلمين المثقفين الكثر وذوي النفوذ في تونس.
- في الجزائر، تجري الصلاة باسم الخلفاء الأولين الأربعة، وهذه صيغة يؤخذ بها في حال عدم وجود أمير للمؤمنين معترف به. والناس في الجزائر اعتادوا هذه الصيغة. وهنا لا وجود لجماعة من المثقفين المسلمين المحليين. أما المدارس الموجودة والتي يديرها مواطنونا فلا تشبه أبداً جامعات كالأزهر في القاهرة، والزيتونة في تونس، والقرويين في فاس.

- أما في المغرب، فسلاطين استامبول اعتبروا دائماً مغتصبين من وجهة نظر دينية. فالسلطان _ الشريف في المغرب، هو خليفة الإسلام المغربي الذي امتد من تونس إلى غرناطة والذي لم يعد يشمل منذ الفتح التركي لإفريقيا الشمالية إلا المغرب وجزءاً من موريتانيا والصحراء.

ومن البديهي أن الوضع لا يمكن أن يتغير بالنسبة للمغرب. فالسلطان لا يمكن أن يقبل به والشعب لا يفهمه. وسيكون على كلّ حال مضرّاً بمصلحتنا.

إن فكرة الوحدة الإسلامية، أسيء توجيهها من قِبَل رجال تركيا الفتاة الذين شوهوا طابعها. ولكنها على الرغم من ذلك لا تزال تستجيب لنوع من مثال أعلى لدى المسلمين. وعليه يمكن أن تصبح مكة مركز اجتذاب لهذه الفكرة التي سوف تلقى نجاحاً أكبر بسبب خلوّها من كلٍّ ذاتية قومية وبسبب طابعها الديني البارز، وحيث إن الحج سوف يسهل الدعاية لهذه الفكرة.

وإذا ما أردنا أن يكون تأثيرنا أكثر قوة واتساعاً فلا بأس من أن تقوم روابط دينية مباشرة بين مسلمي تونس والصحراء وبين شريف مكة، غير أننا لا نعرف ماذا ستكون عليه ميول (الشريف)وحيث لا يبدو أن فرنسا ستكون مدعوة إلى لعب دور ذي شأن في توجيهه.

إن مصلحتنا تقضي بأن نترك الإسلام يتجزأ. ولهذا ينبغي من طرفنا أن نظهر التأييد لشريف مكة في المشرق دون أن نعينه على التوسع في المغرب. وهذا يقودنا نحو تصور لإعادة بناء الإسلام الغربي في ظلّ السلطة الروحية لسلطان المغرب. وهذا الإصلاح (المتصور) لن يكون ذا فائدة إلاّ إذا امتد في الوقت نفسه نحو الجزائر. في الجزائر يبدو أن كلّ هذا الأمر متعلق بالإدارة (الفرنسية)، أما في تونس فالهدف سيكون صعب المنال أكثر مما نظن. ذلك أن القطاع المتنور من السكان التونسيين يعتبر

المغرب بلداً متأخراً. فالمغاربة في تونس يقومون في معظمهم بأعمال متواضعة "كبوابين". والطبقات القائدة في البلدين لا روابط فيما بينها. لذلك، فإنه من المؤكد أن فكرة السيادة الروحية لسلطان المغرب (حيث يمكن أن يضاف اسم الباي إلى جانبه في خطبة الصلاة) لن تستقبل بشكل مشجع.

لا شك في أنه لا بد من الحصول على موافقة إدارة الحماية الفرنسية في تونس. وفي انتظار استشارتها حول جدوى هذه المحاولة ومدى حظها من النجاح، يمكن أولاً أن نخلق روابط بين علماء البلدين. وإن الإصلاح الذي يتابع الآن بالنسبة لجامعة القرويين يمكن أن يعطينا ذريعة للبدء. وفي هذا السبيل يمكن إيفاد الفقيه دوفالي، وزير العدل، إلى تونس من أجل مقابلة العلماء ودراسة طريقة عمل جامعة الزيتونة.

وعند هذا الحدّ تقف مهمته التي ينبغي أن تكون مراقبة من قِبَل الأمانة العامة للحكومة التونسية. ومن جهتها فإن الحكومة المغربية يمكن أيضاً أن تكلّف عالماً أو عالمين من تونس من أجل مهمة تنظيم التعليم العالي الإسلامي وقضايا "الحبوس". وهكذا فإن ثمة علاقات ومصالح ستقام وستسمح بإنشاء روابط بين الجامعتين، كما أنها ستؤدي إلى قبول الطبقات القائدة التونسية بالسيادة الروحية لسلطان المغرب.

لا شك في أن مثل هذه الروابط التي ستنشأ مع الجزائر ومع تونس هي قبل كلّ شيء اصطناعية. ولذا ينبغي ألاّ ننتظر في البداية أن نجد حماساً كبيراً من أجل سيادة السلطان _ الشريف قبل أن تتأكد هذه مع الوقت والعادة. وعلى كلّ حال، فإن المستقبل هو الذي لا بد من رؤيته. ذلك أن إعادة بناء الإسلام الغربي سيقدم لاحقاً فائدة عظمى، ليس فقط للعرب البربر في شمال إفريقيا، ولكن أيضاً للسكان المسلمين في الصحراء وموريتانيا. فهؤلاء نظراً لبدائيتهم، وسوء استيعابهم للإسلام، وطواعيتهم الأكثر وضوحاً من

إخوانهم البيض، سيكونون إلى حدّ ما بمنأى عن التأثيرات التي لا نطالها بوسائلنا.

ومن هنا فإن هؤلاء يمكن أن يتلقوا توجيهات أكثر اتفاقاً مع رؤانا السياسية".

خاتمة

الرؤى السياسية كما تبلورت بعد الحرب في شأن الدولة والخلافة

من خلال القراءة المتأنية لهاتين المذكرتين، يستوقفنا عدد من المسائل التي تستحق الإبراز، لأنه سيكون لها امتداد وظائفي وذهني في صياغة قرارات ما بعد الحرب من قبل المنتصرين الأوروبيين من هذه المسائل:

- التشديد على غياب "الوحدة الإسلامية" في التاريخ الإسلامي، بسبب تعذر الاتفاق على "خليفة" واحد في العالم الإسلامي.
- التركيز على مفهوم "القوة" و"التغلب" في إرساء "قوة سلطانية" في التاريخ الإسلامي، وهذه القوة السلطانية لا تتوافق مع مفهوم "إمارة المؤمنين" الذي انبثق من صورة التجربة الراشدية في وعي المسلمين وذاكرتهم.
- إن للجهاد "شروطاً" لم تكن لتتوفر في دعوة السلطان العثماني وفقهائه لإعلان الجهاد ضد "دول الوفاق".
- ومع ذلك، فإن العمل من أجل نقل الخلافة من الأتراك العثمانيين إلى العرب، من شأنه أن يحقق جملة من الأهداف وفي مقدمها: القضاء على السلطة العثمانية، وكسب العرب "معنوياً" من خلال ترشيح شخصية حجازية متحدرة من سلالة الرسول، وهذه الشخصية التي بدأ الإنكليز بالرهان عليها هي شخصية الشريف حسين. الشريف الذي راهن

الفرنسيون عليه شرط أن ينحصر نفوذه في المشرق العربي وأن لا يمتد إلى المغرب. وتفصح مذكرة "لجنة الشؤون الإسلامية" في وزارة الخارجية الفرنسية عن هذه السياسة بالقول " أن مصلحتنا تقضي بأن نترك الإسلام يتجزأ، ولهذا ينبغي من طرفنا أن نظهر التأييد لشريف مكة دون أن نعينه على التوسع في المغرب".

هذه الذهنية هي التي سترافق بل التي ستقف خلف صياغة اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، وسيفر وسان ريمو، ولوزان، والتي سيتقرر عبرها جميعاً مصير المشرق العربي، بصيغة دولٍ منتدبة أو محمية.

أين أضحت مسألة الخلافة في هذا السياق التاريخي؟

نلاحظ أنها نسيت في الإستراتيجيات الأوروبية الفعلية بعد أن استنفد دورها في العمل السياسي والدبلوماسي في العشرينات، بينما استمرّت موضوعاً للبحث أو التأمل أو الحنين أو التمرين الفقهي في عقول الباحثين والمفكرين سواء لدى المستشرقين أو لدى الفقهاء والكتّاب العرب والمسلمين.

واللافت أن الخطاب السياسي العربي الذي طرح قضية الخلافة في العشرينات، كصيغة لاستعادة دورها في العالم الإسلامي، كان يتداخل مع الخطاب الدبلوماسي و الاستشراقي الغربي فيما يراد لوظيفة الخلافة، سواء بقيت عثمانية أو انتقلت إلى العرب، أن تحققه في العالم الإسلامي من أهدافٍ ومرامٍ. ولا يعني هذا التداخل، التطابق بين الموقفين والمنطلقين، بل يعني الدلالة على ما ملكت الاستراتيجيات الغربية حيال ما سمي آنذاك "بالمسألة الشرقية" من قدرات معرفية مستوعبة وموظفة لما سمّاه ماسينيون في العام ١٩٢٠ "طبيعة المطالب الإسلامية"، ومن بينها "مطلب الخلافة".

وتتسارع الأحداث بعد الحرب العالمية الأولى، فيتراجع "دور" الشريف حسين بسبب جملة من العوامل التي يعددها ماسينيون في حينه، فيرى أنه

"لم يكن يملك المبادرة ولا أدوات العمل" ناهيك عن موقف الحكومة البريطانية _ الهندية المعارض، ومواقف مسلمي مصر وتركيا والهند وروسيا وآسية عامّة الذين استمروا في العام ١٩٢٠ بالدعاء "لخليفة اسطمبول" في خطبة الجمعة، متهمين الشريف حسين بطعن "الخليفة" في ظهره. والشريف نفسه _ ولعله بسبب هذه العوامل _ لم يعلن ادعاء الحق في الخلافة من الأساس.

ويرى ماسينيون حيال هذا الانقسام ما بين المسلمين حول مسألة الخلافة، "أنه من الأفضل ألاّ تتدخل الدول الأوروبية في هذا الصراع لخير الجميع" وأن يترك أمر اختيار "خليفة" لحركة المشاورة التي بدأت بين علماء المسلمين. ويبدو أن ماسينيون كان لا يزال متفائلاً في العام ١٩٢٠ حول إمكانية أن يصل الحوار بين علماء المسلمين، إلى ذاك الهدف. يقول "إن إعادة التنظيم الاجتماعى للإسلام، كجماعة أممية، قد بدأت. إن دعوة التوحيد التي كان قد أطلقها جمال الدين الأفغاني منذ أربعين سنة، تستمر وتتوسع بفضل الكتّاب السلفيين". ويأمل ماسينيون أن "حركة مشاورة وحوار ما بين العلماء في مؤتمر إسلامي عالمي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة. فهذا المؤتمر يمكن أن يحسم الخلاف ما بين العرب والترك في موضوع الخلافة، وهكذا يعود الإسلام إلى أصله في مبدأ الشورى الذي تخلى عنه معاوية في العام ٦٨٠".

واضح التداخل بين كتابات رشيد رضا الذي كتب آنذاك كتابه المعروف "الخلافة أو الإمامة العظمى" ١٩٢٢ وهذا الرهان الاستشراقى على دينامية الشورى ومآلها في الإسلام وإن اختلفت المواقع والأهداف. يبقى أن بيعة علماء المسلمين لخليفتهم عبر الأقطار والحدود لا يعني _ حسب ماسينيون _ أنهم "قد أصبحوا جزءاً من رعاياه أو مواطنين تابعين له"، "فالمسلمون

يقبلون أن يكونوا الرعايا الشرعيين والمواطنين المخلصين للدول الأجنبية" شرط أن يكون على وجه الأرض زعيم مسلم لا يخضع إلا لله... يلتزم المسلمون الدعاء له في الصلاة لكي يستمر البرهان الدائم لحقيقة إيمانهم على الأرض وأمام الجميع، باعتبار هذا الزعيم حامياً للشريعة". وأما بالنسبة لنلّينو المستشرق الإيطالي، فإن الخليفة _ وخاصة إذا كان مركزه مكّة _ فإنه سيكون مرجعاً صالحاً _ "وبناءّ على الطلب _ لحلّ المشكلات الإدارية العالقة ما بين الدول الغربية ومسلمي مستعمراتها". وكما يشرح أنزاباتو بشيء من المكيافيلية _ حسب وصف ماسينيون _ "إن السلطة الزمنية التنفيذية الخاصة بالخليفة تكفي في الشريعة الإسلامية لإطلاق حركة إصلاحات إدارية، ما كان يمكن أن تحصل إلا بثورة".

وفي مقالته الثانية، التي كتبها في العام ١٩٢٥ حول "أزمة السلطة الدينية والخلافة في الإسلام" يبدو ماسينيون أقل تفاؤلاً من ذي قبل. بل إن الأجواء والتداعيات السياسية التي رافقت حركة مصطفى كمال، ثم إلغاء هذا الأخير لمنصب الخلافة في ٣ آذار /مارس ١٩٢٤، وبروز الصراعات والمنافسات السياسية المحلية إثر هذا الإلغاء في بلدان العالم الإسلامي، ومنها مصر،... كل هذا جعله يتريث في إبداء الأحكام، بل جعله يتشكك في إمكانية نجاح أي من المؤتمرات التي كان يحضَّر لها أو يفكَّر بها آنذاك.

وهنا أيضاً يثور السؤال: ألا يتداخل خطابه مع خطاب رشيد رضا حول، "التأجيل" و"الظروف غير المناسبة" وضرورة "الإعداد" عبر "مدرسة المجتهدين و"حزب الإصلاح" المقترحين؟

يبدو أن الكتّاب الإسلاميين اللاحقين الذين أخذوا على الاستشراق أنه "تآمر" على الخلافة وشوّه معانيها وأبعادها في تلك المرحلة من أمثال الشيخ محمد بخيت ممن ردّوا على علي عبد الرازق واعتبروا كتابه الإسلام

وأصول الحكم دستّاً استشراقياً، وأنه يحمل آراء مرجوليوت أو أرنولد، أو أحد المستشرقين الإنكليز في مسألة الخلافة، لم يكونوا على اطلاع على الخطاب الاستشراقى وخاصة الإنكليزي في هذا الموضوع. فهذا الخطاب الاستشراقى ومعه خطاب نلّينو وبارتولد وماسينيون وخبراء ومستشارين آخرين في السياسات الأوروبية، يتداخل ويتوافق مع الخطاب الإسلامي (السلفي) الباحث عن صيغة تجديد للخلافة أو إحياء لها انطلاقاً من عدة مواقع جيوثقافية وسياسية في العالم الإسلامي (من الهند إلى مصر مروراً بتركيا والحجاز ونجد والعراق واليمن والمغرب) أكثر مما يتوافق مع أطروحات علي عبد الرازق (في كتابه الإسلام وأصول الحكم ١٩٢٥) والمتأثرة بمعطيين أساسيين:

- المعطى المنهجي الخلدوني في فهم تاريخ "الملك" في التجربة التاريخية الإسلامية.
- والمعطى الحدثي والمفاهيمي المعاصر الذي هيأته وثيقة الإعداد لإلغاء الخلافة في تركيا.
- وإذا عدنا إلى خطاب رشيد رضا في مجموعته الخلافة أو الإمامة العظمى ومقالاته اللاحقة الممهدة والمعلّقة على مؤتمرات الخلافة في العام ١٩٢٦، أدركنا أنها تحمل منهجاً فقهياً يحرص فيه صاحبه على البحث عن صيغة خلافة إسلامية مرتكزة على قواعد فقه الخلافة كما بيّنها الفقهاء الأوائل ولكن بمعزلٍ عن الصعوبات والعوائق والوسائل التى شرحها ابن خلدون في مقدمته ونعني " "العصبية وقانون التغلب". ومن هنا كان انتقاد رشيد رضا لابن خلدون في الخلافة أو الإمامة العظمى ورهانه على "الوعي الفقهي" _ إذا صح التعبير _ لدى علماء الأمة وأصحاب "الحل والعقد" فيها، شأنه شأن المستشرق ماسينيون. والملاحظ

أن رشيد رضا لم يدرك الصعوبات والعوائق إلا بعد "خيبة الأمل" التي أوقعها في نفسه "الغازي" مصطفى كمال عندما ألغى هذا الأخير الخلافة، في حين أنه كان مرشحه لها.

وربما بعد مراسلات مع صديقه شكيب أرسلان الذي بيّن له أهمية نظرية ابن خلدون في العصبية وذكره بما للعصبيات من أدوار في التحولات السياسية في التاريخ الإسلامي، يعود رشيد رضا إلى فكرته القديمة _ الجديدة: حزب الإصلاح ومدرسة المجتهدين الذي أناط بها تخريج "الخلفاء"، أي عملياً، كان الموقف الفقهي هو موقف التأجيل، كما حصل في مؤتمر الخلافة في العام ١٩٢٦.

أما الخطاب العربي المناقض لهذا الطرح، وهو الخطاب الذي نقرأه في المقتطف، وبصورة خاصة في مقالات عبد الرحمن شهبندر التي كتبها إثر الثورة السورية الكبرى، فإنه يطرح مسألة الدولة من خارج إشكالات التاريخ الإسلامي. بل إن هذا التاريخ هو "تاريخ قروسطي" ينبغي القطع معه وتصفيته عبر ثالوث جديد: الزعيم، النخبة، الحزب. كان هذا الخطاب بمهّد، تأسيساً على تجربة أتاتورك، وعلى مقدمات الفاشية والنازية التي كانت تنتعش بعد الحرب الأولى، لنشوء أحزاب قومية في المنطقة لم تتذكر "الديمقراطية" إلا مؤخراً.

هذا في حين كان خطاب علي عبد الرازق، يؤسس لمنهج جديد يتواصل مع التاريخ الإسلامي عبر منهجية ابن خلدون من جهة، وعبر تفاعل مع معطيات الحاضر فكراً وسياسة وعلوماً اجتماعية وإنسانية من جهة أخرى. إنه يقدم محاولة حلّ للمأزق الذي عاناه الموقف الفقهي السلفي نفسه: والذي يتجلى بموقف رشيد رضا المأزوم بلا واقعيته. يدعو علي عبد الرازق العقل الإسلامي للتفكّر بالسياسة دون الانحباس بمقولات فقهية قديمة تثير الخلاف

أكثر مما تستدعي التوحيد ودون الاندراج في لعبة التوظيف السياسي التي تتقنها الذرائعية السلطانية في تاريخنا القديم والحديث وواقعنا المعاصر.

(لمزيد من التوسع حول هذه الاستنتاجات وللإطلاع على النصوص والوثائق التي تقوم عليها هذه الفرضيات، راجع كتابنا: "الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا: رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن شهبندر، بيروت، دار الطليعة ١٩٩٦).

المصادر والمراجع:

١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: تركيا _ مجلد ١١٦، تقرير بتاريخ ٢٩كانون الثاني (يناير) ١٩١٢.
٢) المصدر نفسه، التقرير نفسه.
٣) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١١٦، تقرير بتاريخ ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩١٢.
٤) المصدر نفسه، والتقرير نفسه.
٥) التقرير نفسه.
٦) التقرير نفسه.
٧) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية _ تركيا _ مجلد ١١٦، رسالة بتاريخ ٣ أيار (مايو) ١٩١٢.
٨) المصدر نفسه، ملحق بالرسالة نفسها.
٩) المصدر نفسه، والرسالة نفسها.
١٠)المصدر نفسه، والرسالة نفسها.
١١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١١٧، تقرير المعتمدية الدبلوماسية الفرنسية في القاهرة بتاريخ ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٢ إلى الرئيس بوانكاريه، Poincaré.
١٢) المصدر نفسه، التقرير نفسه.

١٣) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١١٧، رسالة إلى الرئيس بوانكاريه من السيد Coulondre وكيل قنصلية بيروت العامة.

١٤) المصدر نفسه.

١٥) المصدر نفسه.

١٦) المصدر نفسه.

١٧)أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية _ تركيا، مجلد ١١٧، رسالة من الوزير الفرنسي المعتمد في القاهرة De France إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٢.

١٨) المصدر نفسه.

١٩) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١١٨، رسالة من قنصل فرنسا العام في بيروت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢.

٢٠) المصدر نفسه.

٢١) المصدر نفسه.

٢٢) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١١٨، رسالة من نائب قنصل فرنسا في طرابلس إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢.

٢٣) المصدر نفسه.

٢٤) المصدر نفسه.

٢٥) المصدر نفسه.

٢٦) نشرت المؤيد مقالة بعنوان: "ليس هناك من "مسألة سورية" تهاجم السياسة الفرنسية التي تتذرّع بحماية المسيحيين. وتؤكد أنه في حال زوال الإمبراطورية العثمانية فستكون "سورية عربية". والمقالة مترجمة إلى الفرنسية وملحقة برسالة من وزير فرنسا المعتمد في القاهرة M. Defrance إلى الرئيس Poincaré، بتاريخ ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١١٨.

٢٧) عنوان كتاب للأب بيار غالب: فرنسا صديقة ومحامية، بيروت ١٩٢٤.

٢٨) من رسالة مطالب "الطائفة المارونية" إلى الرئيس بوانكاريه Poincaré ٦ كانون الثاني ١٩١٣، حيث تطالب الطائفة بمزيدٍ من الحقوق والامتيازات للجيل، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١١٩، منشورة مترجمة في كتابنا: بلاد الشام: **السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطالع القرن العشرين**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ط٢، ١٩٨٢.

٢٩) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١١٨، من السيد ,Ducousso وكيل نيابة قنصلية فرنسا في طرابلس لجانب السيد Couget القنصل العام لفرنسا في بيروت (٢٥ تشرين الثاني، نوفمبر، ١٩١٢).

٣٠) المصدر نفسه، والتقرير نفسه.

٣١) من رسالة السيد Couget قنصل فرنسا العام في بيروت، إلى السيد جونار (Jonnart) وزير الشؤون الخارجية في باريس، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد، ١٨ آذار ١٩١٣.

٣٢) المصدر نفسه.

٣٣) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تركيا، مجلد ١٢٢، تقرير مرفوع إلى وزارة الخارجية (أندريه ديبوسك) A. Dubosq

٣٤) المصدر نفسه.

٣٥)المصدر نفسه.

٣٦) المصدر نفسه.

٣٧) المصدر نفسه.

٣٨) المصدر نفسه.

٣٩) المصدر نفسه.

٤٠) المصدر نفسه.